الأمم المتحدة

A/61/PV.7

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والستون
الجلسة العامة **٧**
الأربعاء، ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيدة هيا راشد آل خليفة ..... (البحرين)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

الاجتماع الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة العالمي الشامل لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا من العقد ٢٠٠١-٢٠١٠

البند ٥٦ من جدول الأعمال

مجموعات البلدان التي تواجه ظروفا خاصة

(أ) **مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا**

تقرير الأمين العام (A/61/173)

تقرير الاجتماع التحضيري للخبراء المقدم إلى الاجتماع الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة العالمي الشامل لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا من العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ (A/61/323)

مشروع القرار (A/61/L.2)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): تعقد الجمعية العامة اليوم وغداً الاجتماع الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة العالمي الشامل لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا من العقد ٢٠٠١-٢٠١٠، وذلك عملا بالقرارين ٥٩/٢٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٠/٢٢٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، والمقرر ٦٠/٥٥٦ المؤرخ ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٦.

وفي هذا الصدد معروض على الجمعية مشروع قرار صدر بوصفه الوثيقة A/61/L.2. وحسبما أفهم، فإن مشروع القرار A/61/L.1 قد سُحب.

وخلال الاجتماع الرفيع المستوى، ستُقيّم الجمعية العامة التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات؛ وهذا الاجتماع سيوفر فرصة للتأكيد مرة أخرى على الأهداف والمقاصد المتفق عليها في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، بغية تشاطر أفضل الممارسات والدروس المستفادة، وتحديد العراقيل والقيود التي نواجهها، والتدابير والمبادرات الكفيلة بتذليلها، والإجراءات الهامة لاطراد تنفيذ برنامج العمل، إلى جانب التحديات الجديدة والمسائل الناشئة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

06-52557 (A)

(كلمت بالعربية)

يشرفني أن أكون معكم جميعا اليوم في الاجتماع الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة العالمي الشامل لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا من العقد ٢٠٠١-٢٠١٠.

وأود أن أبدأ بتوجيه صادق شكري لجميع الدول الأعضاء على مشاركتها، وللأمين العام على قيادته للجهود القيمة التي تبذلها الأمم المتحدة لدعم قضية أقل البلدان نموا؛ ولوكيل الأمين العام، أنور شودري، على دوره الريادي في متابعة هذه الخطة وتنفيذها، وللخبراء الذين أمضوا في وقت سابق من هذا الشهر أياما عدة في صياغة التقرير؛ ولجميع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة على ما أبدته من مساعدة في الارتقاء بأوضاع ٦٠٠ مليون نسمة يعيشون في ٥٠ بلدا تعد من أكثر بلدان العالم تعرضا للمخاطر.

إننا نلتقي هنا اليوم لنجدد ونؤكد عزمنا السياسي على الوفاء بالالتزامات المحددة في إعلان وبرنامج عمل بروكسل لعام ٢٠٠١، على الصعيدين الوطني والدولي، من الآن وحتى عام ٢٠١٠. ولا يمكن لنا أن نترجم هذه الفرصة إلى نتائج والالتزام إلى عمل وأن نواجه التحدي المتمثل في القضاء على الفقر المدقع، إلا من خلال إقامة شراكة عالمية تضم أقل البلدان نموا والبلدان المانحة والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

ومن هذا المنطلق، فإنني متفائلة إلى حد كبير لأن الدول الأعضاء رحبت باقتراحي مناقشة تنفيذ الشراكة العالمية من أجل التنمية في المناقشة العامة لهذا العام.

لا يزال أقل البلدان نموا يعاني من التهميش في الاقتصاد العالمي، ويُقاسي الفقر المدقع، ولا يزال الموت يختطف أطفال هذه البلدان، كما أن شعوبها أصبحت فريسة لمرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وكثيرا ما تكون مواردها المحلية غير كافية للتأثير في هذه المسائل على المدى الطويل. وفي حالات كثيرة، تصاب عملية التنمية بانتكاسة بفعل الصراعات الأهلية والتكاليف اللازمة لإعادة بناء الحياة اليومية للناس.

وهذه العوائق التي تعترض التنمية تجعل أقل البلدان نموا أكثر عرضة للصدمات الداخلية والخارجية، وتحرمها من الاستفادة من الفرص الاقتصادية التي توفرها العولمة.

ويشكل إعلان وبرنامج عمل بروكسل لعام ٢٠٠١ استراتيجية شاملة لإقامة شراكة عالمية تهدف إلى انتشال ملايين البشر من الفقر المدقع.

وفي مؤتمر القمة الذي عُقد في عام ٢٠٠٥، أكد قادة دول العالم مجددا على التزامهم بالقضاء على الفقر في العالم، والعمل على تحقيق التنمية المستدامة والرخاء الاقتصادي للجميع. وحثوا جميع الأطراف على مواصلة بذل جهود متضافرة واعتماد تدابير عاجلة من أجل تحقيق الأهداف والغايات الواردة في برنامج العمل.

ونحن نمضي قدما لتنفيذ هذه الأهداف النبيلة، يجب علينا أن نذكّر أنفسنا دائما بأن للفقر وجها بشريا: إنه وجه الأطفال المحرومين من الطعام؛ والنساء الشابات اللائي يضحين بفرصة الحصول على التعليم والتمكين من أجل أن يعملن أو ليوفرن الرعاية لأشقائهن وشقيقاتهن؛ أو المسنين الذين ليس لهم من يرعاهم في شيخوختهم.

وفي دولة بنن، أكد مجددا وزراء أقل البلدان نموا التزامهم بالعمل الجاد من أجل النهوض برفاه شعوب بلدانهم، كما أكدوا على عزمهم الوطيد على تنفيذ برنامج عمل بروكسل.

ونتيجة للجهود المشتركة التي بُذلت على الصعيدين الوطني والدولي، تمكنت أقل البلدان نموا في عام ٢٠٠٤ من

تحقيق معدل نمو سنوي بلغ متوسطه ٦ في المائة، وهو أعلى معدل شهدته على مدى أربعة عقود. ويشكل هذا إنجازا يستحق الثناء ودليلا على أنه في وسعنا، إذا ما تضافرت جهودنا، أن نذلل العقبات التي تقف في طريق التنمية وأن نحقق أهدافنا المشتركة.

بيد أن ما أحرز من تقدم بوجه عام لا يزال متفاوتا. فقد أظهرت الدراسات التي أجرتها مؤخرا وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي أن ٣٤ بلداً من بين ما مجموعه ٥٠ بلدا من أقل البلدان نموا تشهد ارتفاعا في معدلات الفقر المدقع. كما بلغت الحالة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مستوى عاليا من التردي.

وإذا استمر الوضع على ما هو عليه، فإن أقل البلدان نموا لن تتمكن من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. بل إن الفقر المدقع قد يزداد فعليا خلال العقد المقبل. وقد ينضم مائة مليون إنسان آخر إلى صفوف ٣٧٠ مليون إنسان يعيشون أصلا في فقر مدقع.

وهذه الحالة، على الرغم من هولها، لا ينبغي أن تثنينا عن رسالتنا المشتركة، المتمثلة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي تشكل القاسم المشترك الذي يوحد جهودنا للتصدي للفقر في العالم.

ولدينا معا واجب أخلاقي ملحّ للقضاء على الفقر المدقع. ومما يشجعنا على ذلك، أننا ننعم اليوم بما يلزم من دراية فنية ومن موارد لنحقق تغييرا حقيقيا نحو الأفضل، خلافا لما كان عليه الحال في القرون السابقة. وعلينا ألا ندخر أي جهد لتحقيق تغييرات هامة في حياة ملايين النساء والرجال والأطفال الذين يعيشون في إسار الفقر المدقع.

وفيما يلي اقتباس مما قالته الأستاذة وانغاري ماثاي من كينيا في حفل استلامها جائزة نوبل للسلام:

”خلال مجرى التاريخ، تصادف الإنسانية مرحلة ترى فيها أن من واجبها أن ترتقي إلى مستوى جديد من الوعي وأن تسمو إلى مصاف أخلاقية أكثر رقيا، وعندما تأتي هذه المرحلة، علينا أن نتجرد من الخوف وأن يعطي الواحد منا الأمل للآخر“.

دعونا نتمعن للحظة في الحكمة التي تنطوي عليها هذه الكلمات عندما نشرع في القيام بالمهمة التي تنتظرنا. وأعتقد أن هذه المرحلة قد آن أوانها.

ودعونا، في هذه المناسبة، نبدي تصميمنا على القضاء على الفقر من خلال مضاعفة التزامنا وتعزيز جهودنا. ويجب علينا أن نؤكد من جديد تضامننا وعزمنا المشترك على تقديم المساعدة إلى كل امرأة ورجل وطفل أمضّه الجوع والمرض. دعونا نعمل معا لنعطيهم فرصة حقيقية للخلاص من بؤس الفقر المدقع الذي يجردهم من إنسانيتهم.

والآن أعطي الكلمة للسيد مارك مالوك براون، نائب الأمين العام.

نائب الأمين العام (تكلم بالانكليزية): من دواعي سروري العظيم أن أرحب بالمندوبين، بالنيابة عن الأمين العام، مع بدء الجمعية العامة دورة جديدة.

استعراض منتصف المدة هذا لبرنامج عمل بروكسل لعام ٢٠٠١ مناسبة للجرد والتأمل المتروي. ففي غضون السنوات الخمس الماضية شهدت البلدان الأقل نموا معدلات أعلى في النمو الاقتصادي وفي الصادرات وارتفاعا في التدفقات الاستثمارية. وحققت أيضا بعض التقدم صوب تحقيق شتى أهداف التنمية البشرية، بما في ذلك تخفيض معدلات وفيات الأمهات والأطفال وزيادة التسجيل العام في المدارس الابتدائية.

مع ذلك، ورغم التقدم الكبير الذي أحرزته بعض البلدان الأقل نموا، فإن مكاسبها، كمجموعة، لا تكفي للوفاء بالأهداف المتفق عليها في بروكسل. كما أن تأثير تلك المكاسب كان طفيفا جدا في أهم ميدان تمس الحاجة فيه إليها، ألا وهو، كما استمعنا قبل هنيهة من الرئيسة، ميدان محاربة الفقر المدقع.

البيانات القليلة المتوفرة عن اتجاهات الفقر الحديثة ليست مشجعة. فهي توحي بحدوث انخفاض غير ملحوظ، بل وحتى بعض الارتفاعات، في مجال فقر الدخل. والواقع أن البلدان الأقل نموا تعتبر الآن المجموعة التي يرجح أن لا تفي بكل الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك أهداف تخفيض الفقر بمقدار النصف في موعد أقصاه ٢٠١٥. وفيما يعد تراجعا وعكسا للاتجاهات التاريخية، بدأ العمر المتوقع ينخفض في بعض البلدان الأشد تأثرا من بين البلدان الأقل نموا بمرض الإيدز وبالصراع الأهلي.

وهذا ربما ليس جديدا على أحد منكم. ففي هذا الصيف بالذات اعترف ممثلوكم، في كوتونو، بضعف تنفيذ برنامج عمل بروكسل، مع تأكيدهم القوي المجدد على الحاجة إلى تنفيذه الكامل.

ولبلوغ تلك الغاية، يجب أن نسرّع جهودنا وأن نتوسع فيها. أولا، يجب أن نؤمّن التنمية، بقدر أكبر، على صرح الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الصالح. ثانيا، يجب أن نجعل العولمة تخدم مصلحة الفقراء على الأقل بقدر خدمتها مصلحة الأغنياء. وبغية تحقيق الازدهار في اقتصاد اليوم التنافسي، تحتاج كل البلدان، في المقام الأول، إلى تعبئة مواردها هي والى أن تجتذب الاستثمار من الخارج. وقدرتها على تحقيق ذلك تعتمد، إلى حد كبير، على جودة أسلوبها في الحكم.

يجب على البلدان الأقل نموا، على سبيل المثال، أن تواصل تحسين مؤسساتها وتعزيز سيادة القانون. وإذا أريد للبلدان الأقل نموا أن تستأصل الفقر وتنهض بالتنمية البشرية، فإننا نحتاج إلى أن نفعل هناك ما نفعله في كل مكان آخر – أي التشديد على الحكم الديمقراطي باعتباره أحد الأسس الرئيسية للتقدم.

وأسلوب الحكم هذا يعني كفالة أن يكون للفقراء صوت سياسي حقيقي. وهو يعني مؤسسات قوية شفافة قادرة على تقديم الخدمات وتأمين الحماية للناس في المجالات التي تمس حاجتهم إليها فيها – لا في مجالي العناية الصحية والتعليم فحسب، وإنما أيضا في مجالي الأمن الشخصي والالتجاء إلى العدالة.

ولكن دعونا نتكلم بصراحة: إذا كانت الإجراءات الوطنية يجب أن تقود المسيرة، فإن الدعم الدولي يجب أن ينوّر الطريق. فالعولمة إذا أريد لها أن تكون مجدية لمواطني البلدان الأقل نموا، فإن البلدان الأقل نموا يجب أن تتمتع بإمكانية الوصول المكفول الذي يمكن التنبؤ به إلى الأسواق. ويجب أن تُمنح تخفيفا إضافيا من ديونها، ويجب أن تحظى بمساعدة أكثر وأفضل.

إن تقدم التنمية المرتبط بتخفيف الدين الخارجي يجب الحفاظ عليه ليتسنى تخفيض ديون كل البلدان الأقل نموا إلى مستويات لا تكون فيها تلك الديون عقبة في طريق التنمية. وفي الوقت ذاته، فإن الحجم المتصاعد للمساعدة الإنمائية يجب أن يتصاعد أكثر. وثمة شوط يتعين قطعه قبل أن تبلغ كل البلدان المانحة هدف تخصيص نسبة ٠,٢ من الدخل الوطني الإجمالي الذي حدده برنامج عمل بروكسل. مع ذلك تبقى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية عاملا حتميا إذا أريد للبلدان الأقل نموا أن تحارب الفقر وتبني المؤسسات الاجتماعية والدستورية والأدوات الأخرى التي تحتاجها في

التنافس في الاقتصاد العالمي. فعلى حلبة الاتجار العالمي سينحسر أو سيتدفق، في نهاية المطاف، كثير من أعظم المكاسب الدائمة.

الاقتصاد العالمي، بوضعيته الحالية، أشبه بسباق شروط الاشتراك فيه غير متكافئة. فالإعانات والتدابير غير التعريفية لصالح الزراعة في البلدان المتقدمة النمو، على سبيل المثال، ما زالت تأثيراتها السلبية تحبط الإنتاج الزراعي والصادرات الزراعية في البلدان الأقل نموا، وما زالت أهدافها تتعارض مع أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية. ولمعالجة هذا الخلل تحتاج أقل البلدان نموا إلى وصول مكفول إلى الأسواق يمكن التنبؤ به. إنها تحتاج إلى وصول من دون ضرائب ومن دون حصص إلى اقتصادات البلدان المتقدمة النمو كافة، بلا استثناء، في موعد أقصاه عام ٢٠٠٨. إنها تحتاج إلى تخفيض وإزالة كل الحواجز غير التعريفية من أمام صادراتها. إنها تحتاج إلى قواعد مبسطة متوائمة بشأن المنشأ وإجراءات مبسطة للتبادل التجاري لصادراتها. وإنها تحتاج إلى صوت أعظم في المؤسسات المالية الدولية والأجهزة المتعددة الأطراف المسؤولة عن وضع المعايير.

لقد استطاعت البلدان الأقل نموا حتى الآن من الاستفادة من النتائج المحدودة لجدول أعمال الدوحة التجاري. مع ذلك، من المرجح أن يؤدي المزيد من المفاوضات التجارية إلى التقليل من الأفضليات المتاحة لها حاليا. ولهذا السبب، ومع ظهور فرص تصديرية جديدة سانحة، يحتاج كثير من البلدان الفقيرة إلى المساعدة للاستفادة من تلك الفرص.

وبينما يحدث ذلك، ستواصل الأمم المتحدة وممثلنا السامي أنوار الكريم شودري والصناديق والبرامج والإدارات كافة في الأمانة العامة تقديم المساعدة للبلدان الأقل نموا حتى تتمكن من الانتفاع من مزيد من الأسواق المفتوحة ومن بناء قدراتها، بصورة أعم، على المنافسة في الاقتصاد العالمي. وإننا، باعتبارنا حلفاء لتلك البلدان، سنبذل كل ما في طاقتنا للمساهمة. ويحدوني الأمل أن نتمكن، بالتعامل مع الاقتصادات المتقدمة النمو والأمم المانحة، من التعويض عن الخسائر ومن تحقيق التقدم المتوخى في بروكسل.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أود أن أسترعي الانتباه إلى بعض المسائل التنظيمية المتعلقة بطريقة سير الجلسات.

بغية ترضية كل المتكلمين الـ ٧٨ المدرجة أسماؤهم في القائمة، أحث المتكلمين على قصر بياناتهم على ما لا يزيد على خمس دقائق، على أن يكون مفهوما أن هذا لا يمنع الوفود من توزيع نصوص أكثر استفاضة. وأناشد المتكلمين أيضا أن يقرأوا بياناتهم بسرعة طبيعية، في غضون المدد المحددة تلك، بغية كفالة دقة الترجمة الشفوية.

ولمساعدة المتكلمين في التصرف بالوقت المخصص لهم، تم تركيب نظام ضوئي على المنبر يعمل كما يلي: يضاء مصباح أخضر مع بدء المتكلم الإدلاء ببيانه؛ ويضاء مصباح أصفر قبل نهاية الخمس دقائق بـ ٣٠ ثانية؛ ويضاء مصباح أحمر عند انتهاء مدة الخمس دقائق.

إضافة إلى ذلك، وتفاديا للضوضاء التي قد تربك المتكلمين، أرجو من المشاركين أن يمكثوا في مقاعدهم بعد انتهاء المتكلم من الإدلاء ببيانه.

تبدأ الجمعية الآن الاستماع إلى خطاب من فخامة السيد بوني ياي، رئيس جمهورية بنن ورئيس مجموعة البلدان الأقل نموا.

الرئيس ياي (تكلم بالفرنسية): بصفتي رئيسا لمجلس تنسيق البلدان الأقل نموا، أود أن أهنئكِ بحرارة، سيدتي، بمناسبة انتخابك رئيسة للجمعية العامة في دورتها الحادية

والستين. وإنني لواثق بأن أعمال الجمعية العامة في ظل زعامتك ستتكلل بالنجاح.

هذا الاجتماع الرفيع المستوى يعطينا الفرصة، لأول مرة منذ أن أصبحت رئيسا لجمهورية بنن، لإلقاء خطبة أمام الجمعية العامة. وأود أن أتقدم بتحية مستحقة لكل الأفراد الموقرين الذين ساهموا في تعزيز السلام والأمن والتنمية المنسجمة في العالم. لقد كانت بنن دائما ملتزمة بتلك القيم وهي تواصل أكثر من أي وقت مضى الوقوف مع المدافعين المخلصين عن الأمم المتحدة والمتفانين من أجلها.

وبغية إيجاد حل للمشاكل الخاصة بالبلدان الأقل نموا اعتمد المجتمع الدولي برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١ في بروكسل، بروح المسؤولية والتضامن. وبرنامج العمل سينهض بالتنمية وسيمكّن تلك البلدان، إذا نفِّذ بصورة صحيحة، من أن تضع أساسا أمتن لتنميتها وأن تهيئ الظروف الملائمة للنمو وأن تحافظ عليها.

ووقت اعتماد البرنامج كان قد تقرر الاضطلاع باستعراض شامل عالمي لتنفيذه في منتصف المدة وتحديد أي مشاكل أو صعوبات تعترضه بغية إيجاد أفضل طريقة لإحراز الأهداف المتفق عليها. لذلك، ووفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، نجتمع هنا في نيويورك لكي نستعرض بشجاعة وشعور بالمسؤولية تنفيذ برنامج عمل بروكسل المعتمد قبل خمس سنوات، والذي كان قد أثار الآمال لدى أبناء شعوبنا – سكان مدننا وقرانا – بأنهم سيتمكنون أخيرا من كسر طوق حلقة الفقر المفرغة.

لقد يسر تنفيذ برنامج عمل بروكسل لعدد من البلدان الأقل نموا أن تحقق التقدم في عدة قطاعات. ويسرني أن أرى أن البعض منها قد سجل تقدما واضحا رغم السياق الاقتصادي الدولي الشديد الصعوبة، حسبما اعترف به السيد مالوك براون. ونحن مسرورون بالتقدم، خاصة في ميادين الصحة والتعليم وتهيئة الهياكل الأساسية. كما أن المؤشرات الاجتماعية مثل المساواة الجنسانية قد تحسنت، رغم أنها لا تزال من بين أدنى المؤشرات في العالم.

ومن حيث نتائج الاقتصاد الكلي تمكنت البلدان الأقل نموا من زيادة المعدلات السنوية لحجم الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالماضي، وإن كان هذا يقصّر كثيرا عن الهدف الإجمالي البالغ ٧ في المائة الذي حدده برنامج عمل بروكسل لتلك البلدان. كما أن التضخم كبح جماحه في معظم الحالات، وينطبق نفس القول على ميزانيات العجز، بفضل اتباع سياسات مالية واقتصادية مناسبة. وتحقق أيضا تقدم كمي فيما يتصل بالمساعدة الإنمائية الرسمية. وبالإضافة إلى ذلك، وكما يعرف الأعضاء، طُرحت مقترحات كثيرة لشطب ديون بلدان معينة من بين البلدان الأقل نموا، بما في ذلك خطوات اتخذت مؤخرا في مؤتمر قمة مجموعة الدول الثماني، الذي عقد في غلنديلس، باسكتلندا، في عام ٢٠٠٥.

ونرحب بحقيقة أن شركاء عديدين لنا ما فتئوا يبذلون جهودا كبيرة لمساندتنا في تنفيذ برنامج عمل بروكسل. وبالنيابة عن مجموعة البلدان الأقل نموا، أود أن أعرب عن خالص تقديرنا.

من الواضح أن بعض التقدم قد تحقق هنا وهناك، لكن تنفيذ برنامج العمل إجمالا لم يسفر عن النتائج المتوقعة. وتلك الأوضاع حدت بالبعض إلى الإدلاء بتعليقات في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٦، حيث قيل إن برنامج العمل شهد معدل تنفيذ منخفضا جدا منذ اعتماده. وما زال كثير من البلدان الأقل نموا يواجه صعوبات مماثلة للصعوبات التي كانت قائمة وقت اعتماد برنامج العمل في عام ٢٠٠١.

إن معدلات التبادل التجاري للصادرات الرئيسية للبلدان الأقل نموا تستمر في التدهور. وفي بعض المناطق التي تتعرض فيها صادراتنا بالفعل للخطر بسبب تدهور معدلات التبادل التجاري أصبحت اقتصاداتنا ضحية للتباينات في نظم التبادل التجاري المتعددة الأطراف، بسبب ممارسات من بعض من البلدان المتقدمة النمو تتعارض مع ممارسات التبادل التجاري الدولي المقبولة. وأفكر خاصة بالقطن. وكما تعلمون، فإن بعض البلدان الشريكة لأقل البلدان نموا تدعم بقدر كبير إنتاج القطن في بلدانها بالذات. وتحدث تلك الإعانات آثارا هائلة – أكرر هائلة – في بلداننا وتسهم في زيادة الفقر.

إن التجارة الدولية ينبغي أن تدفع التنمية، على النحو الذي شدد عليه الأستاذ ستيغليتز. ولكنها، بدلا من ذلك، تسهم في إضعاف قدرات أقل البلدان نموا على إيجاد الموارد، مما ينجم عنه استدامة ديون بلداننا وعدم قدرتها على البقاء. وبالتالي زادت احتياجاتنا العاجلة والاستثنائية للتمويل، و لم يعد بإمكاننا أن نفي بتلك الاحتياجات بالاستناد إلى قدراتنا بالذات على حشد الموارد. وذلك الأمر يعرض للخطر بشكل جدي بناء البنية التحتية الأساسية بينما، في هذه البيئة الصعبة، يتعرض للخطر باستمرار الحكم الرشيد واحترام الحقوق والحريات الأساسية.

ويتمثل الاقتناع العميق لأقل البلدان نموا في أن الديمقراطية لا مستقبل لها، وأنه لن يوجد أفق للديمقراطية في بلداننا ما لم تكن ملازمة للنمو الاقتصادي المستمر. وأكرر – نحن على اقتناع عميق بأنه لا يوجد أفق ولا مستقبل للديمقراطية في بلداننا إذا لم تسر جنبا إلى جنب مع التنمية الاقتصادية المستدامة.

ويجب أن تمكننا هذه الجلسة من أن نعطي زخما جديدا لتنفيذ برنامج العمل بتحديد الإجراء الذي سيمكننا من إحراز نتائج سريعة وملموسة، بغية بلوغ الأهداف المتفق عليها في إطار المهل الزمنية المحددة. وفي ذلك الصدد، عكفت أقل البلدان نموا بالفعل من تلقاء أنفسها على الاضطلاع بمهمة تحديد الصعوبات المرتبطة بتنفيذ برنامج العمل. وتوصلت هذه البلدان إلى نتائج تفحصتها بالترافق مع شركائها الإنمائيين، بغية التوصل إلى حلول مناسبة.

ونشعر بالامتنان لأن روح التشاور والتعاون المتبادلين موجودة فعلا في سياق التضامن والتعاون الدوليين. ويمكنني أن أؤكد لكم على أن أقل البلدان نموا تدرك أنه إذا أريد لعملها أن يكون فعالا ودائما، لا بد أن تواصل بلا كلل قطع خطوات واسعة في مجالات الديمقراطية والحكم الرشيد واحترام سيادة القانون ومكافحة الفساد وبناء السلام والأمن المحلي وتعزيز إصلاح مؤسسات هذه البلدان.

وأود أن اغتنم هذه الفرصة لأذكر المجتمع الدولي بان أقل البلدان نموا عاقدة العزم على أن تضطلع بدور قيادي على أساس رؤية مشتركة لقيادة بلدانها نحو تنفيذ الأهداف الإنمائية – وخاصة من خلال استراتيجيات التكامل الإقليمي. ولكن تلك الجهود تتطلب تهيئة بيئة مفضية إلى تعزيز قدراتنا الإنتاجية لنتمكن من أن نصبح أكثر قدرة على المنافسة، ومن تنشيط النمو المستمر لاقتصاداتنا.

وتحقيقا لتلك الغاية، فان الأمر الحاسم هو أن تضم جميع الأطراف الفعالة في المجتمع الدولي جهودها لتخفيض الاعتماد القوي لاقتصادات أقل البلدان نموا على أسعار السلع وعلى الأسواق الدولية. وعلينا أن نسعى لتنويع منتجاتها المصدرة وأن نبحث عن التمويل الخارجي وحشد الموارد المحلية من خلال المدخرات والاستثمارات الوطنية.

وسيتعين علينا جميعا أن نعمل بحيث تؤثر النتائج التي نحصل عليها تأثيرا مباشرا على القضاء على الفقر – ذلك الواقع العنيد والمتكرر الذي يستمر في إطار أقل البلدان نموا.

وبناء على ذلك، ينبغي إيلاء التفكير، ضمن أساليبنا للعمل، لإنشاء أكثر آلية مناسبة للتقييم بحيث نتمكن من قياس جهودنا – جهودنا جميعا بلا استثناء، عاما بعد عام.

ويسرني أن أذكر أن الأهداف التي حددت في برنامج عمل بروكسل هي الأهداف الإنمائية للألفية – الأهداف المحددة لأقل البلدان نموا. ولذلك السبب، أود أن أدعو شركاءنا الإنمائيين إلى أن يدعموا حقا، وبشكل أفضل من الماضي، أقل بلداننا نموا في بلوغ تلك الأهداف. وبالتالي فان أقل البلدان نموا تدعو الأمين العام – ونرحب بجهوده الدؤوبة التي بذلها حتى الآن، ونرجو من ممثله الخاص أن ينقل إليه شكرنا – إلى أن يرصد على أرض الواقع تنفيذ برنامج عمل بروكسل بحيث نتمكن من بلوغ الأهداف المتفق عليها في الإطار الزمني المحدد.

ولا يسعني أن أختتم بياني بدون أن أناشد الجميع أن يعكفوا على اتخاذ إجراء متضافر، مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، لتنفيذ برنامج عمل بروكسل، بروح من التضامن الفعال، مع الإدراك القوي للمسؤولية التاريخية والبشرية التي نتحملها في هذه المرحلة الحاسمة من تطور أقل البلدان نموا.

عاش التضامن بين أقل البلدان نموا. وعاشت الأمم المتحدة. وعاش التعاون الدولي في خدمة التنمية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب يدلي به فخامة السيد مأمون عبد القيوم، رئيس جمهورية ملديف.

الرئيس عبد القيوم (ملديف) (تكلم بالانكليزية): أولا، أعتذر على صوتي صباح هذا الصباح، فهو غير حسن. ومع أنني وصلت من فوري إلى نيويورك آتيا من منطقة البحر الكاريبي، فإنني لست متأكدا إن كنت مصابا بزكام. وبعد ذلك القول، أود أن أنتقل إلى المسألة قيد النظر.

(تكلم بالعربية)

وبما أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها في هذه القاعة، يسعدني أن أهنئكم، سيدتي، على انتخابكم رئيسة لهذه الدورة للجمعية العامة للأمم المتحدة. ولا شك أن انتخابكم لهذا المنصب الرفيع يعود إلى ما تتمتعون به من خبرة واسعة في الشؤون الدولية. وأؤكد لكم على تعاون وفد بلدي معكم في تحمل أعبائكم الجسام.

(تكلم بالانكليزية)

لقد كان هدف برنامج عمل بروكسل، الذي اعتمد قبل ستة أعوام، تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأكثر شرائح المجتمع الدولي فقرا وضعفا. ومنذ ذلك الوقت، أحرز تقدم بطيء للغاية. وبالرغم من بعض الانجازات، ما زال الكثير من العمل بدون إنجاز.

وأود أن أنوه بالجهود الدؤوبة لفخامة السيد بوني يايي، رئيس جمهورية بنن، بصفته رئيس مجموعة أقل البلدان نموا، وبالجهود التي بذلها الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، السيد أنوار الكريم شودري، في متابعة تنفيذ برنامج عمل بروكسل.

ولئن كان لا بد أن توجه الإجراءات الوطنية لأقل البلدان نموا أنفسها نحو بلوغ أهداف برنامج العمل، فإن هذا لا يشكل سوى نصف الحقيقة. والنصف الآخر يتطلب تحقيق الدعم الذي تبرع به مجتمع المانحين لضمان استمرار التنمية في أقل البلدان نموا. واشعر بالأسف إذ أقول إن هناك وقائع معينة مخفية، في كثير من الحالات، وراء ستار من المبررات لعدم السماح بانسياب ذلك الدعم في اتجاه الذين في أمس الحاجة إليه. أي، بينما تسعى أقل البلدان نموا سعيا جادا للنهوض بتنميتها باستنفاد الموارد المحلية التي تحشدها، فان مجتمع المانحين كثيرا ما يتهمها بأنها لا تبذل جهدا محليا كافيا. وتلك ليست هي الحالة دائما.

إن انخفاض دخل الفرد والبنية التحتية السيئة للمالية العامة وعدم وجود تراكم لرأس المال أمور تسهم جميعها في فجوة الموارد المحلية. وبالتالي، يشكل الدعم المستمر من المانحين أمرا حاسما لتنفيذ برنامج العمل.

وفي عام ٢٠٠٨، سيبدأ بلدي فترة انتقاله السلس. وفي عام ٢٠١١، سنخرج من قائمة أقل البلدان نموا. وبالرغم من العقبات الكبيرة أمام التنمية، تمكنت ملديف من انجاز الكثير من العمل باستكمال الجهد المحلي بمساعدة المانحين.

وبلغت ملديف بالفعل العديد من الأهداف الإنمائية للألفية. وتم تخفيض الفقر المدقع إلى النصف وبلوغ هدف التعليم الابتدائي الشامل. أما بالنسبة للغايات المتعلقة بتخفيض وفيات الأطفال وتحقيق مساواة أكبر بين الجنسين وتحسين صحة الأمومة، فيسرني أن أقول إن ملديف تمضي قدما صوب بلوغ تلك الأهداف أيضا.

وفي ذلك الصدد، قطعت ملديف شوطا طويلا نحو تحقيق المبدأ التوجيهي المتمثل في أن العمليات والنتائج الملموسة والايجابية وحدها يمكن أن تحافظ على ثقة الجمهور بالشراكة الإنمائية بين أقل البلدان نموا وشركائها الإنمائيين.

ولكننا ما زلنا اقتصادا صغيرا وضعيفا ذا بيئة هشة. فقيودنا المتعلقة بالعرض مستمرة بسبب الفرص المحدودة لتوسيع أسواقنا المحلية. وزيادة المعونة أمر ضروري؛ ولكن ذلك لا يكفي. ويشكل النمو السريع في التجارة وزيادة إمكانية الوصول إلى الأسواق أمرا حاسما لتنميتنا الاقتصادية المستدامة. وأي فشل للجولة الحالية للمفاوضات التجارية سيؤدي بشكل حتمي إلى تقويض أساس برنامج عمل بروكسل بتعطيل إمكانيات النمو المتسارع لأقل البلدان نموا من حيث تعزيز التجارة العالمية والتدفقات المالية والاستثمارية العالمية.

وتزداد قائمة أقل البلدان نموا باستمرار. ومع السرعة الكبيرة للعولمة، تزداد أكثر من أي وقت مضى الفجوة بين الشمال والجنوب. فهل يتحمل الأغنياء تقديم المساعدة للفقراء؟ الرد بسيط بشكل لا يصدق. وكما قال الأستاذ جيفري ساكس، مؤلف كتاب The End of Poverty، فإن المسألة لا تتعلق بما إذا كان الأغنياء يتحملون مساعدة الفقراء، وإنما تتعلق بما إذا كانوا يتحملون عدم مساعدتهم.

وأؤمن إيمانا جازما بأنه لا يوجد وقت أفضل من الآن لاستعادة الالتزامات المحددة في برنامج عمل بروكسل.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد تويلاييا سايليلي ماليليغاوي، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة.

السيد ماليليغاوي (ساموا) (تكلم بالانكليزية): إن ساموا تهنئكم تهنئة حارة، سيدتي، على توليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين ورئاسة هذه الجلسة الرفيعة المستوى لاستعراض تنفيذ برنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نموا. كما أود أن أشيد بسلفكم رئيس الجمعية سعادة السيد يان إلياسون، على قيادته الممتازة للدورة الستين.

يظهر اجتماعنا هنا اليوم التزامنا الجماعي بالتصدي لمحنة أقل البلدان نموا، وبانتشالها من الفقر وبالمساعدة في جهودها للتنمية المستدامة. وفي هذا الاستعراض لمنتصف المدة، حان الوقت لنا جميعا لنفكر بشكل جوهري بشأن مدى تقدمنا في جهودنا الوطنية والإقليمية والدولية لانتشال بلداننا من الفقر ولجعلها أطرافا فاعلة نشطة في عصر العولمة هذا. كما أنه من واجبنا أن نحدد التحديات المتبقية لتنفيذ برنامج عمل بروكسل وان نصوغ التوصيات المناسبة لبلوغ أهداف الخطة وأغراضها.

وما فتئت ساموا على الدوام جزءا من عملية الاستعراض هذه منذ عام ٢٠٠٠، من خلال تقديم تقاريرها

السنوية ومشاركتها في الاستعراضات الإقليمية والمشاورات الوزارية الرفيعة المستوى. وفي هذه المرحلة الحاسمة، أود أن أشكر مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان الساحلية النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية على تنسيق الاستعراضات العامة العالمية لتقييم التقدم المحرز في المرحلة التي بلغناها في تنفيذ الخطة.

ومن سوء الطالع أن نلاحظ أنه في نهاية الاستعراض، من الواضح أنه بينما أحرزت العديد من أقل البلدان نموا الكثير من التقدم في مختلف مجالات الالتزامات السبعة للخطة، فإن الركود ما زال جليا بين معظم أقل البلدان نموا. وتبقى العديد من التحديات، وبعضها يمثل أنشطة هائلة لعدد من أقل البلدان نموا.

ونرحب في ذلك الصدد بصياغة استراتيجية كوتونو لمواصلة تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا، ليس لأن الاستراتيجية تقدم لقطة فوتوغرافية تحليلية عن المركز الحالي للإنجازات في أقل البلدان نموا فسحب، بل، وهو الأمر الأكثر أهمية، لأن الإستراتيجية تحدد التحديات المتبقية وتوصي بإجراءات تتخذها أقل البلدان نموا بالتعاون مع الشركاء الإنمائيين.

وأود، بالنيابة عن حكومة ساموا وشعبها، أن اعترف مع التقدير بالإسهامات التي قدمها شركاؤنا الإنمائيون التقليديون. ويسرني أن أقول في حالة بلدي إن الشراكات هي شراكات حقيقة ومركزة على الاحتياجات، وتنفذ بفعالية نحو تحقيق الملكية الوطنية وتتم إدارتها بشكل جيد وبطريقة حسنة التوقيت بغية ضمان فعالية المعونة. كما أنها تشكل عملية تشاركية متكاملة تحشد أوجه قوة المنظمات غير الحكومية، وخاصة القطاع الخاص، في جميع جوانب التخطيط الإنمائي. وساموا، بوصفها أحد أقل البلدان نموا، مصممة على التصدي للتحديات المتبقية، لأنها تدرك أن شركاءنا سيجتازون معنا الشوط كاملا بتقديم المساعدة أينما قامت حاجة إلى المساعدة.

وكما يدرك الأعضاء نُظر في حذف ساموا من قائمة أقل البلدان نموا. وعلى الرغم من أن ذلك يمكن أن يكون انعكاسا إيجابيا لمساعينا لتحسين حياة أفراد شعبنا، لدينا قلق من أن ذلك قد يكون سابقا لأوانه وأنه قد يقوض منجزاتنا المحققة حتى اليوم. والبيانات المعروضة على المجلس الاقتصادي والاجتماعي تشير إلى أن أداء بلدي كان جيدا في معيارين من معايير حذف أسماء أقل البلدان نموا من القائمة، أي الدخل القومي الإجمالي ومؤشر الأصول البشرية. بيد أن البيانات تبين أيضا أن أداء ساموا وفقا لمؤشر الضعف الاقتصادي لا يزال ضعيفا وأن ساموا تعتبر أحد البلدان الأكثر ضعفا اقتصاديا في العالم. وفريق الأمم المتحدة الاستشاري لشؤون التنمية، في تقريره عن ملامح ضعف ساموا الذي قدمه للجنة التخطيط الإنمائي التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، يذكر ذلك بوضوح، وأن لجنة التخطيط الإنمائي نفسها تقر بذلك. وفضلا عن ذلك، فإن قرار الجمعية العامة ٢٠٩/٥٩ بشأن استراتيجية الانتقال السلس يذكر أن الحذف من قائمة أقل البلدان نموا ينبغي ألا يؤدي إلى إخلال بخطط برامج ومشاريع التنمية.

لذلك يتحتم، في رأينا، أن يعطى اعتبار خاص لمواطن الضعف لضمان النجاح في استدامة وقوة منجزاتنا المتواضعة، الموطدة عبر السنين، وفي الصمود أمام الصدمات الخارجية. ولذلك، أود أن أؤكد على طلبنا من الجمعية العامة أن تنظر بعين العطف في إرجاء حذف ساموا من قائمة البلدان الأقل نموا إلى أن تبلغ ملامح ضعف ساموا مستوى عتبة مؤشر الضعف الاقتصادي.

ولا يمكن لساموا أن تبالغ في التأكيد على الضرر المزدوج من كونها بلد من أقل البلدان نموا وأيضا دولة

جزرية صغيرة جدا نامية؛ وإن أثر أي حادث ضار يتم الشعور به في كل أرجاء البلد. وكل سنة نتعرض للأعاصير أو الفيضانات. واعتمادنا على الواردات، وتركيز تصديرنا على منتج واحد، ومحدودية صناعاتنا وأسواقنا الخارجية معروفة جيدا. وضعفنا البنيوي سيستمر في إيجاد تحديات لها آثار منظومية في اقتصادنا. والصدمات الخارجية، بما في ذلك ارتفاع سعر النفط الحالي، تتردد أصداؤها في كل أرجاء بلدنا وتؤثر في الاستثمار وتنمية البنية التحتية – بل وفي حياة شعبنا اليومية.

وساموا تعتمد على مصادر قليلة للدخل مثل التحويلات النقدية والزراعة ومصايد الأسماك والسياحة والخدمات وقطاع صغير جدا للصناعة التحويلية. وساموا شديدة التعرض للتغير المناخي. لقد عانينا من ١٦ إعصارا في السنوات الـ ٢٥ الماضية. وتشمل الآثار الفورية الناتجة عن ذلك صدمات اقتصادية واجتماعية قوية في القطاعين الزراعي والتصديري وفي السياحة والأمن الغذائي والممتلكات والبنية التحتية صدمات تظل محسوسة طيلة سنوات بعد كل إعصار.

وعلى الرغم من أوجه الضعف والتحديات تلك، فإن منجزاتنا المتواضعة حتى اليوم تحققت على نحو رئيسي نتيجة الاستعمال الحريص للمساعدة التي تصل ساموا بحكم مركزها كبلد من البلدان الأقل نموا، وعن طريق التخطيط الحصيف والسياسات المالية والاقتصادية الحصيفة المركزة على البشر. وبفضل مركز البلد الأقل نموا إلى حد كبير تمكنت ساموا من المشاركة في كثير من المشاورات والاجتماعات الإقليمية والدولية. ومركزنا هذا أتاح لنا أيضا برامج تدريبية كثيرة لبناء وتعزيز القدرات. ومساهماتنا المالية للكثير من المنظمات الدولية والإقليمية ليس من الممكن القيام بها إلا عن طريق مركزنا بوصفنا من أقل البلدان نموا.

والقروض بفوائد مخفضة وتنافسية تمنح لنا استنادا إلى تلك الحقيقة.

والتقدم والنجاح النسبي اللذان أحرزتهما ساموا حتى الآن يعطيان فكرة خاطئة عن مدى الضعف الحقيقي لبلدنا حيال العوامل الخارجية التي لا سيطرة لنا عليها بسبب الاعتماد على السياحة والتحويلات النقدية. ومسألة الحذف من القائمة تسلط الضوء بجلاء على ما يبدو التناقض الجزري الذي نجد أنفسنا فيه.

وأود أن أطمئن أعضاء الأمم المتحدة على أننا لا نعتزم الطعن في معايير الحذف من القائمة. ولن نطعن أيضا في الاقتراح بأن يحذف اسم بلدي من القائمة. وبدلا من ذلك، أرجو من الجمعية العامة أن تنظر في واقع حال بلد من أقل البلدان نموا، ودولة جزرية صغيرة جدا نامية، وأن تنظر بعناية في مواطن الضعف حتى لا يعكس اتجاه التقدم المحرز حتى الآن. والواقع أن الكوارث الاقتصادية التي تعقب الأعاصير المخربة والكوارث التي من صنع الإنسان، والتي لا سيطرة لنا عليها، إنما هي حقائق واقعة لعصرنا لا تحتاج إلى تبرير.

وأناشد الدول الأعضاء أن تستعرض، بروح براغماتية ومنطق، حكم الحذف من القائمة لجعل الأداء على أساس مؤشر الضعف الاقتصادي أحد المعايير الأساسية التي يجب تحقيقها قبل الحذف من قائمة البلدان الأقل نموا. وبناء على ذلك، باسم حكومة وشعب ساموا أطلب إعادة النظر في حذف ساموا من قائمة البلدان الأقل نموا إلى أن تدرج مسألة الضعف الاقتصادي بوصفها أحد المعايير الأساسية التي يجب الوفاء به.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد ليونبو كاندو وانغتشوك، الوزير الأول ورئيس مجلس الوزراء في مملكة بوتان.

السيد وانغتشوك (بوتان) (تكلم بالانكليزية): أرجوك، سيدتي، أن تقبلي أحر تهانئ وفد بلدي، على انتخابك للمنصب الرفيع، منصب رئيسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين.

يرحب وفد بلدي باستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا. لا يُنكر أن التقدم في تنفيذ برنامج العمل لم يكن مرضيا حتى الآن؛ وما لم تبذل جهود أكبر، فإن تحقيق أغراضه وأهدافه بحلول سنة ٢٠١٣ المستهدفة، سيبقى بعيد المنال. ولذلك لدينا وطيد الأمل أن يولد الاستعراض التزاما مجددا وإجراء حاسما من جانب جميع أصحاب المصلحة خلال السنوات الخمس المتبقية من فترة البرنامج.

وبرحب وفد بلدي بالزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية خلال السنوات القليلة المنصرمة. بيد أن أجزاء كبيرة منها مركزة في بلدان قليلة، وأنها، بالقيمة الحقيقية، انخفضت في نصف أقل البلدان نموا تقريبا. إن المساعدة الإنمائية الرسمية هي حبل الحياة لأقل البلدان نموا، و تشكل بالنسبة إلى بلدان مثل بلدي المورد الرئيسي للتنمية. ونحن نناشد جميع البلدان أن تفي بالتزام المعونة الذي التزمت به والذي يبلغ ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي وأن تخصص ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا. ذلك نداء منصف، نظرا إلى أن أقل البلدان نموا تشكل أكثر من ثلث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ونحن نثني على البلدان التي وفت بالتزاماتها بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية وفقا لتوافق اجتماع مونتيري، الذي أعيد التأكيد عليه في اجتماع القمة العالمي عام ٢٠٠٥، ونحن نحث البلدان الأخرى على فعل ذلك.

ويرحب وفد بلدي بإعلان باريس لعام ٢٠٠٥ بشأن فعالية المعونة، الذي يضع البلدان المتلقية في مركز المساعدة الإنمائية. ويتحتم أن تكون التدخلات متناسبة مع حالة البلد وأن تكون المساعدة الإنمائية الرسمية غير مقيدة وذلك من أجل الاستغلال الأكثر فعالية.

ونرحب بالمثل بتقرير الأمين العام عن تعبئة الموارد في سياق برنامج عمل بروكسل، الذي يسلط الضوء على الحاجة إلى تعزيز ملكية البلد والشراكة الحقيقية بين البلدان المانحة والمتلقية. وتمثل استراتيجية كوتونو جهدا لتحقيق الملكية والشراكة، ونأمل أن تحظى الاستراتيجية بالتأييد الكامل. ومن الشواغل التي سلطت أقل البلدان نموا الضوء عليها خلال الإعداد لاستعراض منتصف المدة تأكيد الشركاء في التنمية على الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى الرغم من أهمية هذه الأهداف فإنها ألقت بظلالها على الالتزامات ببرنامج عمل بروكسل فيما يتعلق بالموارد الملتزم بتقديمها على مستوى البرامج. ويعتقد وفد بلدي أن برنامج العمل والأهداف الإنمائية للألفية متوافقان يكمل أحدهما الآخر، ويطلب إلى الشركاء في التنمية أن يتخذوا موقفا مماثلا وأن يعاملوا البرنامج والأهداف على قدم المساواة.

ونضم صوتنا إلى أصوات الآخرين في الترحيب بالاتفاق الذي توصل إليه الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ بشأن الوصول إلى الأسواق من دون جمارك ونظام الحصص فيما يتعلق بجميع المنتجات التي تنشأ في أقل البلدان نموا بحلول سنة ٢٠٠٨. ذلك تدبير هام لا بد من أن يعود بفوائد بعيدة الأثر على أقل البلدان نموا.

وبوتان ملتزمة التزاما كاملا ببرنامج العمل، وهي تبذل جهودا متضافرة بهدف تنفيذه. وأدمجت الحكومة الملكية أهداف البرنامج وأغراضه في خططها التنموية واستراتيجياتها على الأمد الطويل. والالتزامات العريضة السبعة المسلط الضوء عليها في البرنامج تتفق مع فلسفتنا الإنمائية، ألا وهي فلسفة ”السعادة القومية الإجمالية“. تلك الفلسفة تضع

البشر في صميم التنمية وتسعى إلى النهوض بالحكم الصالح والنمو الاجتماعي – الاقتصادي المتكافئ والحفظ البيئي والنمو الروحي والثقافي.

واتخذت خطوات ملموسة لتعزيز الحكم السليم في البلد. ومؤخرا أجري استعراض مستفيض بعنوان ”الحكم السليم المحسن“، أسفر عنه تقديم أكثر من مئتي توصية يجري تنفيذها حاليا. ونتيجة لذلك، ستشهد الخطط الإنمائية الخمسة المستقبلة إصلاحات كبيرة في التخطيط والإدارة المالية. وستستند خططنا إلى الأهداف الإنمائية للألفية، ولذلك ستكون متجهة نحو تحقيق النتائج. لقد كانت لنا حقا لحظة نعتز بها في بوتان حينما تم الاعتراف بجهودنا صوب الحكم السليم بمنحنا جائزة أفضل بلد في إدارة المعونة على صعيد الممارسة في منطقة آسيا – المحيط الهادئ خلال حلقة عمل بعنوان ”من باريس إلى الممارسة“ عقدت في بانكوك. ومما يتسم بأهمية أكبر أن بوتان مقبلة على تغير سياسي تاريخي في عام ٢٠٠٨ حينما تطبق الديمقراطية البرلمانية.

ويستمر اقتصاد بلدنا في النمو بنسبة سنوية متوسطة من ٦ إلى ٧ في المائة. ونحن نستخدم بحكمة مورد الطاقة المتجدد الوحيد المتوفر في البلد بكثرة؛ فالطاقة المائية مصدر إيراداتنا الرئيسي اليوم. والقطاع الخاص في البلد يُشجَّع بنشاط بوصفه محرك النمو. واعتمدت صكوك سياسة عامة ممكّنة كثيرة، وأحرزنا تقدما كبيرا في مفاوضاتنا من أجل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

لقد ضمنّا ألا يتحقق نمونا الاقتصادي على حساب البيئة الطبيعية، التي نعطي حمايتها أولوية عليا. إن بصمتنا الإيكولوجية صغيرة، وإن السياسات والقوانين الكفيلة بأن تبقى على هذا النحو موجودة. وفي نفس الوقت لم يتحقق النمو على حساب القطاع الاجتماعي، الذي يستمر في تلقي أكبر حصة من ميزانيتنا السنوية. وفي السنة المنصرمة، اعتُرف بمنجزنا في الحفاظ على البيئة بنيلنا جائزة أنصار الأرض عن سنة ٢٠٠٥ لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، التي مُنحت لجلالة ملك بوتان وشعبها. وفي الشهر القادم، ستمنح أيضا جائزة ج. بول غيتي للقيادة في الحفظ لجلالة ملك بوتان وشعبها. ونحن نقدر إقرار المجتمع الدولي بجهود الحفظ التي نبذلها.

وجهودنا تتحداها باستمرار القيود الكثيرة التي نواجهها بوصفنا بلدا من أقل البلدان نموا. والافتقار إلى التمويل الوافي الذي يمكن التنبؤ به لتمويل التقدم صوب أهدافنا الإنمائية هو التحدي الأشد خطرا. ومن حسن حظنا أننا تلقينا الدعم والمساعدة من جهات شريكة كثيرة ثنائية ومتعددة الأطراف، ونأمل أن يستمر ذلك وأن يزداد تعزيزا في المستقبل. وكما ذكرتُ قبل قليل، تمر بوتان في انتقال سياسي حرج، ونجاحنا في تلك العملية سيتوقف إلى حد بعيد على قدرتنا على الحفاظ على المستويات الحالية من تنميتنا الاجتماعية – الاقتصادية وعلى رفعها.

ويود وفد بلدي أن يعرب عن تقديرنا العميق لجميع شركائنا في التنمية، على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف، على الدعم السخي الذي قدموه لنا. ونحيط علما بالأعمال القيمة التي يقوم بها مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية لدعم جهود مجموعات البلدان المحرومة تلك. ونأمل أن يستمر ذلك عن طريق تقديم مزيد من الموارد للمكتب.

ختاما، أود التأكيد على أن ما نحتاجه في الوقت الحاضر ليس البحث عن حلول جديدة. ما نحتاج إليه هو القيام بالمهام الواضحة المعالم، مهام العمل معا للوفاء بالالتزامات القائمة واتخاذ الإجراءات على أرض الواقع. وخلال اجتماعنا في هذا المكان الثري يجب علينا ألا تغيب عن بالنا المآسي البشرية التي تتكشف كل لحظة في أقل البلدان نموا. دعونا نضمن أن تترك مداولاتنا اليوم أثرا

حقيقيا ودائما في الحيوات الغالية التي يحيق بها الفقر والحرمان.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه دولة الرايت أونرابل باكاليثا بيثويل موسيسيلي، رئيس وزراء مملكة ليسوتو.

السيد موسيسيلي (ليسوتو) (تكلم بالانكليزية): في البداية، اسمحي لي سيدتي بأن أنضم إلى المتكلمين السابقين في تهنئتكم على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في هذه الدورة. وفي الوقت نفسه أرغب في أن أقدم ثنائي للرئيس الذي سبقكم، معالي السيد يان الياسون، ممثل السويد، وللأمين العام، كوفي عنان، على العمل الذي أنجز على نحو رائع.

قبل ٣٥ سنة، حينما أنشئت أول مرة مجموعة البلدان الأقل نموا، صُنف ٢٤ بلدا على أنها من أقل البلدان نموا. واليوم، ازداد عددها إلى ٥٠. ولعل هذه الزيادة الحادة تشير إلى إخفاق المجتمع الدولي في اتخاذ إجراء عاجل وفعال لإيقاف وعكس التردي في الحالة الاجتماعية – الاقتصادية لأقل البلدان نموا ولتنشيط نموها وتنميتها.

والبلدان الأقل نموا، من ناحيتها، أخذت على عاتقها مهمة تعميق عملية الإصلاح الاقتصادي التي بدأتها قبل عقدين من الزمن تقريبا، بينما أخذت الجهات الشريكة لها في التنمية على عاتقها أن تتيح زيادة إجمالية كبيرة وذات مغزى في الدعم الخارجي.

وهذا الاجتماع الرفيع المستوى يشكل فرصة فريدة للنقد الذاتي، بعد إعلان الالتزامات بتنفيذ نتائج مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات المتصلة بهما، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا. إنها فرصة مناسبة لتوطيد المكاسب المحققة في الماضي ولتقييم هذه الرحلة الجماعية عن طريق تشاطر شواغلنا وخبراتنا المكتسبة من التجارب الخاصة.

وتمشيا مع موضوع الاستعراض الشامل لمنتصف المدة – أي برنامج عمل العقد لصالح أقل البلدان نموا ٢٠٠١-٢٠١٠: الوفاء بالالتزامات، فإننا نهدف إلى الإسهام في المناقشة من خلال تشاطرنا مع الأعضاء الآخرين القضايا التي تعتبرها ليسوتو حاسمة في الجهد الدولي الحالي من أجل القضاء على الفقر.

الانتصار ما زال بعيدا في الحرب على الفقر وعدم المساواة. وما زال العديد من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، يعاني من التهميش المستمر. ونحن في أفريقيا أمام مفترق طرق، وما زلنا نسجل العدد الأكبر من الأشخاص الفقراء. وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، التي تحتضن ٣٤ من البلدان الأقل نموا، هي المنطقة الوحيدة في العالم التي تفاقم فيها الفقر بالفعل، خلال السنوات الأخيرة. ومع أن ١٣ في المائة من سكان العالم يعيشون في أفريقيا، فإن القارة تضم ٢٨ في المائة من فقراء العالم.

وبالنسبة لنا في ليسوتو، فإن أكبر عقبة أمام تنمية أمتنا، وفي حقيقة الأمر، أمام بلوغ أهداف برنامج عمل بروكسل والأهداف الإنمائية للألفية، هي تفشي فيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز. إننا ننوء تحت أعباء المعدلات العالية للاعتلال والوفيات، وبخاصة في أوساط الأشخاص في سن العمل. وقد برز فيروس الإيدز كتهديد خطير للتنمية، وألغى كل المكاسب التي كانت قد تحققت، وأرسى ظاهرة اجتماعية اقتصادية جديدة متمثلة في اليتامى على نطاق لم يسبق له مثيل.

وعلى الرغم من كل ما تقدم، نود أن نسجل أننا مقتنعون بأننا سنتمكن، من خلال التعاون الذي تحظى به

حكومة ليسوتو من كل أطياف الباسوتو، بالإضافة إلى دعم الشركاء الإنمائيين، من تحقيق النصرعلى هذا الوباء.

ويود وفدي أن يكرر الدعوة إلى زيادة الدعم للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

إننا نشيد بجهود البلدان المانحة التي حققت هدفي تخصيص ٠,٧ في المائة و ٠,٢ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية ولأقل البلدان نموا على التوالي. ونشيد كذلك بالمبادرات التي اتخذها بعض من تلك البلدان لوضع جدول زمني لبلوغ أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية الخاصة بكل منها. ولكننا مع ذلك، نود أن نكرر نداءنا للبلدان المتقدمة النمو بأن تفي بالتزاماتها بمساعدة البلدان النامية في جميع المجالات ذات الصلة.

وفي هذا السياق، نود أن نخص بالذكر، وفي الحقيقة أن نحيي مبادرات حكومة الولايات المتحدة، مثل قانون النمو والفرص في أفريقيا، ومؤسسة تحدي الألفية. ومن الواضح أنه بدون تدفق موارد خارجية جديدة، فإن التنمية في أفريقيا ستبقى في حالة دائمة من التوقف والركود.

ونود أن نعرب، كذلك، عن تقديرنا الصادق لكل المبادرات المتخذة في الآونة الأخيرة للاستجابة لاحتياجات البلدان النامية، وبخاصة التكرم بإلغاء الديون التي اتخذتها مجموعة الدول الثماني لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ولكننا نتوجه بنداء لإلغاء الديون لجميع البلدان الأقل نموا لكي تتمكن من تحويل مواردها الضئيلة إلى اقتصاداتها. وحقيقة أن بلدانا، مثل ليسوتو، قد تمكنت من خدمة دينها بكفاءة، و لم تدرج بسبب ذلك في فئة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، لا يمكن، ولا يجوز أن تستخدم ضدها. ولا يمكن تحقيق النمو الاقتصادي الحقيقي إلا إذا استفدنا جميعا من إلغاء الديون.

إن الأهداف الإنمائية للألفية وبرنامج عمل بروكسل لصالح البلدان الأقل نموا مترابطة. وفي حقيقة الأمر، تندرج أغلبية أهداف الألفية، كاستئصال الفقر وتحسين الصحة والتعليم الأساسي، في برنامج عمل بروكسل أيضا. ولذلك، فإنه مما يثير قلقنا البالغ أن استعراض ٢٠٠٥ لنتائج مؤتمر قمة الألفية لم يركز على التقدم المتصل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ولا على مسائل التنمية التي تتصدر، في رأينا، شواغل أفريقيا، وبخاصة شواغل البلدان الأقل نموا.

في الختام، إننا لعلى اقتناع راسخ بأن البلدان الأقل نموا إذا أريد لها أن تستأصل الفقر، فإن المجتمع الدولي يجب أن يولي جدول أعمال التنمية الاهتمام الذي يستحقه. وإذا لم تتم تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان الأقل نموا من قبل جميع من يعنيهم الأمر، فإنها ستعجز عن تحقيق أهداف برنامج عمل بروكسل، وعن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ أيضا.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب فخامة السيد ديجوب ديفونغي دي ندينغي، نائب رئيس جمهورية غابون.

السيد ديفونغي دي ندينغي (غابون) (تكلم بالفرنسية): إنه لمن دواعي الشرف العظيم والسعادة الحقيقية لي أن أخاطب هذا الاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض منتصف المدة لبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠.

ولكن قبل أن أدخل في صميم الموضوع، اسمحي لي، سيدتي الرئيسة، بالنيابة عن فخامة الحاج عمر بونغو أونديمبا، رئيس جمهورية غابون، أن أحييكم على انتخابكم المستحق بجدارة رئيسة للجمعية العامة في دورتها الحادية والستين.

وأود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بتحية نالها بجدارة الأمين العام كوفي عنان، وأن أعرب له عن امتناننا لجهوده الدؤوبة.

إن اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية، المنبثقة عن إعلان الألفية، كان علامة فارقة في تاريخ منظمتنا. فللمرة الأولى، التزمنا بأن ندرس، على كل الجبهات، قضايا السلام والتنمية وحقوق الإنسان. وحفزت تلك الأهداف، على نحو لم يسبق له مثيل، كل ذوي النوايا الحسنة المهتمين بتلبية احتياجات أفقر رجال العالم ونسائه وأطفاله.

وفي حقيقة الأمر أصبحت الحاجة العاجلة لمكافحة الفقر في كل أنحاء العالم، بالإضافة إلى الإمكانيات التي توفرها الأهداف الإنمائية للألفية، بؤرة التفاف لإقامة شراكة عالمية وحجر زاوية لاستراتيجيات التنمية على الصعيدين الدولي والإقليمي.

وقد اتفقنا جميعا على أولويات مشتركة بقصد العثور على حلول لأوجه الفقر المدقع العديدة، وأعني الجوع والبطالة والمرض والسكن دون المعايير المقبولة، وعدم المساواة بين الجنسين، وتدهور البيئة. والتزمت حكومات البلدان المتقدمة النمو والنامية بأن توفر الموارد اللازمة، وبأن تنفذ سياسات ملائمة من أجل بلوغ تلك الأهداف. ويتعلق الهدف الإنمائي الثامن للألفية بأقل البلدان نموا، وهو الذي أدى إلى اعتماد إعلان وبرنامج عمل بروكسل للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠، الذي يتناول الاحتياجات الخاصة لتلك البلدان. وقد أرسى إعلان المبادئ اندماج أقل البلدان نموا في الاقتصاد العالمي، بينما حدد نهج التصدي للمشاكل المتعلقة بالتنمية المستدامة، واحترام حقوق الإنسان، والديمقراطية، وسيادة القانون، والحكم الصالح، والمساواة بين الجنسين، والعمالة وبناء القدرات.

ومنذ أيار/مايو ٢٠٠١، عندما وُضع إعلان بروكسل، تم إحراز تقدم حقيقي في عدد من البلدان والمناطق، ولكن في أغلبية البلدان الأقل نموا، ظل الملايين من الناس يعانون من الفقر، وبخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

ولا تزال الغالبية العظمى من سكان العالم النامي تفتقر إلى المرافق الصحية الأساسية. وأقل من ثلثي الأطفال ملتحقون بالمدارس الابتدائية. والمرأة بعيدة عن تحقيق المساواة في التمثيل على مستويات الحكم العليا. ويموت مليون طفل دون سن الخامسة في كل عام من أمراض يمكن علاجها. ولا تزال الولادة خطيرة للغاية ويصاحبها معدل عال من وفيات الأمهات. والحرب على الآفات من قبيل الإيدز والملاريا والسل تستنفد الاقتصادات الوطنية.

ولا تزال منطقة جنوب الصحراء الكبرى بأفريقيا، وهي تشمل أكبر عدد من أقل البلدان نموا، تحتل مركز هذه الصورة القاتمة. ونشهد فيها بوجه عام تخلفا كبيرا عن تنفيذ معظم الأهداف الإنمائية للألفية. وبالرغم من أن آسيا تبدو كأنها المنطقة التي تتمتع بأقصى قدر من التقدم، ما زال مئات الملايين من الناس يعانون الفقر فيها. وفي البلدان التي تتمتع بأسرع معدلات النمو، لم تتحقق بعد بعض الأهداف غير المالية. وتشهد مناطق العالم الأخرى، وخاصة أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، نماذج مختلطة من الأداء. فالتقدم المحرز ضعيف أو منعدم في تنفيذ بعض الأهداف، والتفاوتات الراسخة مستمرة.

وقد سلّط استعراض منتصف المدة للأهداف الإنمائية للألفية الضوء على مواطن الضعف التي تعوق التنفيذ، وكثيرا ما تكون في بلداننا ذاتها. ومن المؤكد أن متوسط النمو الذي تبلغ نسبته ٦ في المائة في أقل البلدان نموا لم يؤدّ إلى الحد من الفقر، بل ازداد الفقر في كثير من الحالات.

ولا ينطبق تفسير واحد على نجاح أو فشل هذا المشروع. ذلك أن كل هدف وكل منطقة وبلد يحتاج إلى تحليل متأنّ. وفي الوقت ذاته، يمكن بوجه عام تحديد أربعة أسباب هي: سوء الإدارة المتسمة بالفساد وتدنّي الخيارات السياسية والاقتصادية، وعدم احترام حقوق الإنسان في بعض مناطق في أنحاء العالم، والفقر الذي لا يسمح للمجتمع الواقع في شراكه بالقيام بالاستثمار اللازم، وجيوب الفقر المستعصية في بعض البلدان.

وقد عقدت أقل البلدان نموا العزم على اتخاذ التدابير المناسبة لمتابعة برنامج عمل بروكسل. ومن الواضح أن مما سيوفر تنسيقا ومتابعة أفضل للبرنامج إنشاء مراكز التنسيق لتنفيذ برنامج العمل وتعيين الأمين العام ممثلا ساميا لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ولا يمكن أن تحقق تلك البلدان الأهداف المحددة في إعلان بروكسل إلا بزيادات هائلة في الاستثمار العام لبناء القدرات وفي حشد الموارد الوطنية وفي المساعدة الإنمائية الرسمية. وسوف يلزم مواصلة بذل هذا الجهد على الأصعدة العالمي والوطني والمحلي حتى عام ٢٠١٠.

ويبدو التزام المجتمع الدولي واضحا. ومما يدفعنا إلى الاعتقاد بأن الزخم قد بدأ تلك التدابير التي اتخذتها مجموعة البلدان الثمانية في اسكتلندا فيما يتعلق بإلغاء ديون بعض من أفقر البلدان، إضافة إلى مبادرات بعض البلدان بالنسبة للمصادر المبتكرة لتمويل التنمية. وفي هذا الصدد، ثمة حاجة إلى التضامن من أجل تحقيق التنمية العادلة والمستدامة. ويلزمنا بصفة خاصة أن نتجنب اللجوء للمخرج السهل بادعاء أن بإمكاننا خفض المساعدة الإنمائية الرسمية بإلغاء الدين. وبدلا من ذلك، من الضروري هنا أن نؤكد مجددا بقوة وجلاء مبدأ الإضافية.

وتدل مشاركة غابون هنا، وهي ليست من أقل البلدان نموا، على تضامننا وتبرهن على أننا، من وجوه عدة، نمرّ بنفس الواقع وتخالجنا نفس الشواغل.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ثونغلون سيسوليث، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

السيد سيسوليث (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن أحر التهنئة لكم، يا سيدتي، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في هذه الدورة الهامة. ونثق بأن مهاراتكم في الدبلوماسية المتعددة الأطراف ستؤدي إلى ختام موفق لهذا الاجتماع الرفيع المستوى.

ويعرب وفدنا عن شكره للأمين العام على تقريره المرحلي السنوي عن تنفيذ برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا. ويتضمن التقرير بعض الاستنتاجات والتوصيات المفيدة.

ونعرب عن تأييدنا للبيان الذي سيدلي به ممثل جنوب أفريقيا، رئيس مجموعة الـ ٧٧، والبيان الذي أدلي به ممثل بنن، رئيس مكتب التنسيق لأقل البلدان نموا، الذي يسلط الضوء على التقدم الرئيسي المحرز والقيود التي تواجهها أقل البلدان نموا في تنفيذ برنامج العمل، ونقترح الأخذ بنُهج كلية لمتابعته بمزيد من الفعالية.

ونشاطر البلدان النامية أيضا القلق بسبب عدم إحراز تقدم في تنفيذ الالتزامات السبعة لبرنامج عمل بروكسل، رغم تحقيق كل من أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية لبعض الإنجازات في تنفيذ الإجراءات المكلفة بها في برنامج العمل. ويشير التقرير إلى أن التحسن في النمو الاقتصادي والتنمية البشرية كان متواضعا في أقل البلدان نموا. وتجد أقل البلدان نموا مشقة بالغة في الوفاء بالتزاماتها. ومن ثم لوقف

هـذه الاتجاهـات، لا بـد أن يتخـذ المجتمـع الـدولي الخطـوات الضرورية لتزويد هذه البلدان بالموارد المتعهد بها المستحقة الأداء لكي يتاح لها الوفاء بالتزاماتها المحددة في برنامج عمل بروكسل وفي الأهداف الإنمائية للألفية.

ولاستمرار البلدان المتقدمة النمو ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والتجارية الدولية في تقديم الدعم أهمية حاسمة. وقد أبرز البيان الختامي لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ تلك الضرورة، كما برزت في قرار الجمعية العامة بتنفيذه. ويؤكد الإعلان الذي سنقرّه في نهاية هذا الاجتماع أيضا من جديد صحة التزامات برنامج عمل بروكسل ويدعو جميع الجهات صاحبة المصلحة إلى بذل مزيد من الجهود لتنفيذها بشكل كامل في التوقيت المناسب وعلى نحو فعال.

ولا تألو جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية جهدا في ترجمة التزاماتها إلى أفعال. وقد أُدمج برنامج عمل بروكسل في الاستراتيجية الاجتماعية الاقتصادية العشرية للفترة ٢٠٠١-٢٠١٠، مع التشديد على تعزيز النمو الاقتصادي على نحو سريع ومتواصل والحدّ من الفقر والحماية البيئية. وقد اعتُبرت خطة التنمية الاجتماعية الاقتصادية الوطنية الخمسية الخامسة للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ والخطط السنوية المرتبطة بها جميعا بمثابة الأدوات الرئيسية لتنفيذ الاستراتيجية.

وقد اتُخذت تدابير متنوعة لتطبيق تلك الخطط. ونتيجة لذلك حقق الناتج المحلي الإجمالي زيادة مطّردة نسبتها في المتوسط ٦,٣ في المائة خلال السنوات الخمس الماضية. وارتفع الاستثمار بوجه عام ارتفاعا مطردا من ١٩,٧ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ٢٦,٦ في المائة في ٢٠٠٥. كما تحسن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بما يقارب ٥٠٠ دولار عن نفس الفترة وانخفضت نسبة الفقر إلى ٣٢ في المائة عام ٢٠٠٥ من ٣٩ في المائة في ١٩٩٧.

وسعيا من حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إلى مواصلة جهودها لمكافحة الفقر ومتابعة التنمية المستدامة، شرعت عام ٢٠٠٣ في الاستراتيجية الوطنية للنمو والقضاء على الفقر بمثابة ورقة استراتيجية محلية لخفض الفقر. وتهدف الاستراتيجية إلى استدامة النمو الاقتصادي والتخفيف من حدة الفقر.

علاوة على ذلك، تشكل خطة التنمية الاجتماعية الاقتصادية السادسة لفترة الخمس سنوات ٢٠٠٦-٢٠١٠ إطارا يرمي أولا وقبل كل شيء إلى تنفيذ جميع الغايات والأهداف المتعلقة بالاستراتيجية الوطنية للنمو والقضاء على الفقر سعيا لتحقيق الرؤية المتمثلة في خروج البلد من صفوف أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠٢٠.

ورغم هذه التطورات الإيجابية، ما زال أمام جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أن تفعل الكثير للوفاء بالتزاماتها الدولية. ولكي يحقق البلد مزيدا من التقدم في تنفيذ الاستراتيجيات السالفة الذكر، يلزم أن يقدم المجتمع الدولي مزيدا من الدعم المالي والتقني المنسق. ونثق بأن الاحتياجات التي تشعر بها جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية سوف تظل تلبى بسخاء ودون شروط في شكل مساعدات إنمائية رسمية غير مشروطة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد ساتو كيلمان، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في فانواتو.

السيد كيلمان (فانواتو) (تكلم بالانكليزية): تعرب حكومتي عن ترحيبها باستعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج عمل بروكسل للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا. ويوفر برنامج العمل غايات وأهداف، إضافة إلى

التزامات ذات منحى إجرائي في سبعة مجالات حاسمة، عقب التزام من قادة العالم بتعزيز التنمية في أقل البلدان نموا. وقد عقدت طوال هذا العام اجتماعات ومشاورات تحضيرية مختلفة، يتوجّها هذا الاجتماع الرفيع المستوى اليوم.

وعند علامة منتصف المسافة، يعد تنفيذ برنامج عمل بروكسل متوسطا. وما زال عزمنا على تنفيذ التدابير اللازمة للتصدي للمسائل الخاصة بأقل البلدان نموا، التي تقع خمسة منها في المحيط الهادئ، تعترضه عدة تحديات رئيسية. وأشير هنا بصفة خاصة إلى حالة فانواتو.

وأداء فانواتو في تنفيذ برنامج عمل بروكسل مختلط، حيث أحرز قدر من النجاح في التنفيذ وفي تحقيق الالتزامات والأهداف المتفق عليها، رغم أن بعضها لم يتحقق بعد. ومن الواضح بالفعل أن بعضا منها لن يتحقق خلال الإطار الزمني المتفق عليه. ورغم ذلك، ستواصل فانواتو السعي لتحقيقها على مدى يتراوح بين القصير إلى الطويل.

واقتصاد فانواتو ثنائي الطابع، يشكل الريف ٨٠ في المائة من السكان يعملون في قطاع الكفاف غير النظامي، أما نسبة الـ ٢٠ في المائة الباقية فتعمل في القطاع النظامي. واقتصاد فانواتو صغير من حيث الحجم والموارد والسوق والناتج الوطني. وهذا الصغر يعني أن قدرتها على المنافسة الدولية في أسواق السلع والخدمات محدودة وأن احتمالات بلوغها درجة عالية من النمو الاقتصادي لا يمكن التنبؤ بها في المستقبل القريب.

والقطاعان اللذان يسهمان بصفة رئيسية في الناتج المحلي الإجمالي هما قطاع الزراعة وقطاع الخدمات، ويسهم قطاع الخدمات بأكبر قسط حيث يمثل ما نسبته ٧٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. غير أن الزراعة لا تزال تشكل عصب الاقتصاد، لأن قطاع الخدمات يعتمد، في جملة أمور، اعتمادا كبيرا على قطاع الزراعة ولمجرد أن ٨٠ في المائة من السكان يتعيشون من العمل في هذا القطاع.

وللمساعدة الإنمائية الرسمية وآثارها على نمو الناتج المحلي الإجمالي في فانواتو أيضا دور أساسي وسوف يظل حاسما لكي تتصدى فانواتو في وقت واحد لأولوياتها الإنمائية ولدفع عجلة التقدم سعيا وراء تحقيق مبادرات برنامج عمل بروكسل. ولذلك ترغب حكومتي في هذا الصدد في الإعراب عن قلقها فيما يتعلق بتوصية لجنة السياسات الإنمائية بشأن أهلية فانواتو للخروج من قائمة أقل البلدان نموا. فالتوصية بالأهلية للخروج نراها سابقة لأوانها.

ذلك أن قياس المركز من حيث الأهلية استنادا إلى المعيارين الرئيسيين للدخل الوطني الإجمالي، وهما مؤشر الأصول البشرية ومؤشر الضعف الاقتصادي، ومن غير مناسب إلى حد كبير إصدار توصية بناء على التوصل إلى مؤشري الدخل والأصول، بالرغم من الضعف الاقتصادي الشديد، خاصة في حالة فانواتو، لأن عامل الدخل الوطني الإجمالي يتأثر مباشرة بمؤشر الضعف الاقتصادي ومن ثم يعرّض للشك استدامة عتبة الدخل المذكورة. وهذا صحيح بصفة خاصة في حالة البلدان مثل فانواتو التي تظل، لمجرد موقعها الجغرافي على حافة النيران بالمحيط الهادئ، معرضة بدرجة كبيرة للكوارث الطبيعية من قبيل الزلازل وفيضانات التسونامي والانهيارات الأرضية والأعاصير، وهذه أمثلة قليلة يتعرض لها بلدي بصفة منتظمة، وكل منها يمكن أن يدمر القطاع الزراعي، عصب اقتصاد الدولة وقوتها المحركة، فيما لا يتجاوز ساعات أو أياما.

وتُظهر التحليلات المتعمقة التي أجريت خلال السنوات الثماني السابقة من الأداء الاقتصادي متوسط نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي لا تتجاوز نسبته ٠,٦٩ في المائة، وهذا معدل نمو اقتصادي يقل كثيرا عن نسبة الـ ٧ في

المائة المستهدفة المنصوص عليها في برنامج عمل بروكسل. وعليه، فالتوصية بجعل فانواتو مؤهلة للخروج من مركز أقل البلدان نموا لا تستقيم، لأنها رغم أنها قد تفي بأول معيارين كما يُدّعى، لا تفي بمعايير الضعف لمجرد أن تلك الأنواع من الضعف هي ''قضاء وقدر'' ولا يمكن التحكم فيها أو التنبؤ بها بأي درجة معقولة من اليقين.

زيادة على ذلك، المفروض أن أساس نسبة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يقيس ثروة الدولة، ولكن ذلك في حد ذاته عرضة لأخطاء. فالأخطاء الموجودة، أولا، في آليات جمع البيانات، ومن ثم في البيانات ذاتها، تعني أن هذا القياس لا يمكن إعلانه بأي درجة معقولة من اليقين. أضف إلى ذلك أن استخدامات الإحصاءات ذات المتغيرين لاستخلاص نتيجة نهائية لا تعطي صورة دقيقة تماما، بالنظر إلى أنها لا تستقصي بالتفصيل العلاقة بين عوامل السبب والتأثير لكل من المتغيرين.

فنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، على سبيل المثال، لا يزيد عن كونه الناتج المحلي الإجمالي مقسوما على العدد الكلي للسكان ويفترض أن كل فرد من السكان يحصل على نفس المزايا كسائر الأفراد. وليس هذا، كما نعلم جميعا، صحيحا. ففي معظم بلدان العالم، بما فيها الدول المتقدمة النمو، تسهم نسبة ٢٠ في المائة من السكان تقريبا في دفع ما يتراوح بين ٧٠ و ٨٠ في المائة من الضرائب، وفي معظم الحالات تحصل نفس هذه النسبة وهي ٢٠ في المائة من السكان على ما نسبته ٨٠ في المائة من جميع المزايا والإيرادات.

ويشير ذلك بوضوح إلى وجود تباينات في الدخل في صفوف أي جماعة سكانية، وذلك يعني أن الافتراض بأن الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد يقيس ثروة الأمم ليس تمثيلا منصفا للتوزيع الفعلي للثروة. وإن استناد المرء في توصياته على تلك الحقيقة وحدها أيضا لا ينصف الأمة التي تطلب النظر في آرائها.

وفي سياق فانواتو فإن مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي تمثل على نحو أكثر إنصافا مستوى الدخول الريفية. من هنا فإنه بتقسيم الدخل الكلي المكتسب من قطاع الزراعة على سكان الريف نحصل على مبلغ ٢٦٣ دولارا عن الفرد بوصفه الدخل الريفي في سنة ٢٠٠٥، وهو مبلغ قليل جدا ومتقلب جدا أيضا نظرا إلى الواقع الضعيف للبلد.

واستعمال الدخل القومي الإجمالي بوصفه مقياسا للرفاهة الاقتصادية العامة للأمة لا يسلط الضوء على مشكلة التباين الذي لا يزال قائما في الدخل العالي بين السكان الحضريين والريفيين، وأيضا بين المغتربين ذوي الدخول الكبيرة وسكان فانواتو ذوي الدخل القليل الذين يعيشون في مناطق حضرية. ولذلك، تعتقد حكومتي اعتقادا قويا بأن استعمال مؤشر مثل الدخل القومي الإجمالي للفرد يخفي المشقة والصعوبات التي تقوم في المجتمعات الريفية والتي لا يمكن للمرء أن يراها عن طريق قراءة الأرقام.

وطأة أي قرار بشأن مركز فانواتو كبلد من البلدان الأقل نموا ستشعر بها يقينا شعورا قويا أغلبية السكان الذين تعتمد حياتهم اليومية على الزراعة الكفافية. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أن قطاع الخدمات يساهم مساهمة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، فإنه يعاني من تسربات، نظرا إلى أن جميع الجهات المقدمة للخدمات هي في ملكية أجنبية، ما يؤدي إلى عودة الفوائد الكبيرة المحققة إلى الخارج، وما ينجم عن ذلك من قلة الاستثمار للحصائل المحتفظ بها في الاقتصاد المحلي.

إن عامل الدخل القومي الإجمالي يشير إلى مستوى الدخل المتاح للبلد. بيد أن من الواضح، بالنظر إلى الحقائق

التي لا تنكر والتي سبق ذكرها، أنه توجد مشاكل في توزيع الدخل يمكن أن تكون أوجه قصور بنيوية أو متعلقة بالسياسة العامة؛ من هنا، من الأنسب القيام أيضا، حتى إذا وفى البلد بالشروط المسبقة للحذف من القائمة، بتحليل نسب المعايير التي تحدد المركز والتعرف على أوجه القصور المتعلقة بالسياسة العامة أو بالبنية، وبالتوصية باتخاذ مسارات علاجية للعمل لمساعدة البلد بإطار زمني محدد لتطبيق الإصلاحات ووضع برامج التكيف حتى يكون في مقدور البلد، حينما يحذف من القائمة، أن يبقي على الظروف التي أحدثت التغييرات في المركز.

ويجب على المرء أيضا أن ينظر إلى ما يحرك ويديم معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وإلى ما هو، بالتالي، انعكاس أفضل لاستدامة الدخل القومي الإجمالي. وعلى وجه أكثر تحديدا، سواء كان النمو مدفوعا بنمو الإنتاج المحلي والاستهلاك والتصدير، أو كان نتيجة عوامل خارجية مثل الإعانة والاستثمار الأجنبي المباشر، فإن تلك العوامل تجعل البلد شديد التعرض للصدمات الخارجية المنشأ.

وميزة فانواتو النسبية من ناحية التجارة تتوقف بشكل رئيسي على بضع سلع قطاعية رئيسية منخفضة القيمة، مثل لب جوز الهند المجفف والكاكاو ولحوم البقر والكافا؛ والتي استمرت في الانخفاض التدريجي. ومن ناحية أخرى، تعتمد فانواتو اعتمادا كبيرا على الواردات ذات القيمة العالية، ومعظمها مواد مصنعة، ما أسفر عنه ارتفاع مستوى العجز التجاري في السنوات القليلة الماضية. والعوامل التي أسهمت في ذلك التراجع في التجارة تشمل آثار الكوارث الطبيعية، وخصوصا الأعاصير؛ وتقلب الأسعار في الأسواق العالمية، الذي يؤدي في أغلب الأحيان إلى التثبيط وانخفاض الإنتاجية؛ في أسعار السلع وتثبيت الأسعار من قِبل مجلس فانواتو لتسويق السلع، على الرغم من التغيرات في أسعار السلع العالمية؛ والحظر الأوروبي على الكافا.

لقد كانت صادرات فانواتو عموما غير مستقرة بسبب آثار الكوارث الطبيعية والصدمات الاقتصادية الخارجية. وصِغر الاقتصاد يشير إلى وجود حد لقدرة البلد على تحصين نفسه ضد الصدمات الاقتصادية تلك.

ومؤشر الأصول البشرية أيضا ينظر في الإحصاءات فقط، ولا ينظر بتعمق فعلا في مسائل نوعية التعليم الموفر. والنظر ببساطة إلى إحصاءات التسجيل في المدارس الثانوية ومعدلات التخرج لا يوفر مقياسا حقيقيا لعنصر الأصول، نظرا إلى أن حاجة المرء إلى النظر في نوعية الأصول أكبر من حاجته إلى النظر في الكمية الواقعية للأصول حتى يتوفر لديه فهم أفضل كثيرا للإنتاجية التي يمكن لتلك الأصول البشرية الخاصة أن تحققها. والإحصاءات هنا، مرة أخرى، غير دقيقة، نظرا إلى أن مختلف التقارير التي أصدرتها المؤسسات الدولية – بما في ذلك هذا التقرير – غير متسقة في بياناتها فيما يتعلق بمستوى معرفة القراءة والكتابة، التي تتراوح حسبما ورد فيها بين ٣٣ في المائة و ٩٩ في المائة. والخلوص إلى الاستنتاجات على أساس الاحصاءات فقط قد يطلعنا، مرة أخرى، على معلومات جيدة في أفضل الحالات، ولكنها لن تكون نتائج قاطعة.

ومسائل البُعد والتقلب في قدرات الإنتاج الزراعي بسبب الكوارث الطبيعية وتقلبات الأسعار الدولية وانعدام استقرار صادرات السلع والخدمات وإمكانية الوصول إلى الأسواق وافتقار البيانات الإحصائية إلى الدقة وما إلى ذلك هي مجالات أخرى يمكنني أن أتوسع في تناولها، ولكنني أعتقد أن الرسالة قد سُمعت. ونظرا إلى المسائل المذكورة أعلاه، تشعر حكومة فانواتو شعورا قويا بأن فانواتو ليست مهيأة للخروج من مركز البلد الأقل نموا. ولذلك، يوُصى بأن

تُشطب فانواتو فورا من قائمة البلدان المؤهلة للحذف من القائمة.

ختاما، أود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى أنه، رغم أن لجنة السياسات الإنمائية مكلفة بتقديم تلك التوصيات، فإن تغيير مركز البلد يثير أيضا قضايا و/أو مسائل يمكن أن تؤدي إلى تغييرات أساسية وتكييفات قد تكون لازمة لسياسات دولة من الدول، فإنه ليس من المناسب البتة تخصيص إطار زمني من خمس دقائق فقط لدفاع البلد عن قضيته أمام الجمعية العامة بكامل هيئتها. ولعله أمر يتطلب بعض النظر والاهتمام، نظرا إلى أنني لا أعتقد أن هذا تعبير أو تبيان للأهمية التي توليها هذه المؤسسة لمسألة أقل البلدان نموا.

أخيرا، أود أن أعرب عن تقدير حكومة بلدي لبنن، بصفتها رئيسة مجموعة أقل البلدان نموا ولمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وخصوصا السيد شودري، على دعمهما الثابت لأقل البلدان نموا.

الرئيسة: أعطي الكلمة لمعالي السيد أحمد أبو الغيط، وزير الخارجية بجمهورية مصر العربية، الذي سيتكلم باسم المجموعة الأفريقية.

السيد أبو الغيط (مصر): يسعدني أن أتحدث أمامكم اليوم ليس فقط باسم مصر ولكن أيضا باسم المجموعة الأفريقية في الأمم المتحدة التي تتشرف مصر برئاستها حاليا، مدركة لعمق الروابط التي توحدها مع قارتها الأفريقية.

إن اجتماعنا اليوم بمناسبة استعراض منتصف المدة الشامل لبرنامج العمل الخاص لأقل البلدان نموا يمثل فرصة مواتية لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ ما تضمنه البرنامج من مقررات، والوقوف على الأسباب الحقيقية والتحديات التي اعترضت تنفيذ تلك المقررات. ومما لا شك فيه أن عملية الاستعراض ينبغي أن تعطي دفعة قوية للعمل الدولي المنسق والفعال لمساعدة هذه المجموعة من الدول على تحقيق هدفي القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة لشعوبها. وترى مصر أنه يجب على المجتمع الدولي تقديم كل ما يمكن من دعم لمساعدة هذه الدول على مواجهة التهميش المتزايد في الاقتصاد العالمي والاستفادة من الإمكانات العلمية والاقتصادية المتاحة في وقتنا الحاضر، إلى جانب الاستفادة أيضا مما تتيحه العولمة من فرص تنموية والعمل على تجنب آثارها السلبية على اقتصادياتها.

إن القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة للجميع يمثلان مسؤولية مشتركة يجب أن تتحملها دول الشمال والجنوب على حد سواء، الأمر الذي يتطلب منا جميعا أن نسعى في ما تبقى من المدة للوصول إلى التنفيذ الفعال لبرنامج العمل حتى عام ٢٠١٠، من خلال العمل الجاد والمشاركة الحقيقية لمساعدة البلدان الأقل نموا – مشاركة تستند إلى التضامن الدولي وإلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وإعلان الألفية، بالإضافة إلى الأهداف والالتزامات التي تم الاتفاق عليها في قمة ٢٠٠٥، وتأتي على رأسها الملكية الوطنية لخطط واستراتيجيات التنمية، وأن يتم تقديم المساعدات دعما للأولويات التي تحددها الدول في سعيها نحو تحقيق التنمية المستدامة.

لقد أكدت تقارير ووثائق الأمم المتحدة المختلفة وإعلان واستراتيجية كوتونو في حزيران/يونيه من هذا العام جسامة التحديات التي تواجه مجموعة البلدان الأقل نموا والمتمثلة في نقص الموارد اللازمة لتمويل مشروعات البنية الأساسية وقطاعات الخدمات الرئيسية وعلى رأسها قطاع التعليم والصحة، والحاجة إلى نقل التكنولوجيا المناسبة بيئيا لظروف هذه البلدان، مع التأكيد على ضرورة العمل على ضمان استدامة عملية التنمية فيها من خلال سرعة إدماجها

في الاقتصاد العالمي وإلغاء كافة القيود والحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تحول دون نفاذ صادراتها إلى أسواق الدول المتقدمة، بالإضافة إلى اتخاذ الإجراءات العاجلة لمساعدة الدول التي لم تنضم بعد إلى عضوية منظمة التجارة العالمية على الانضمام إليها.

لا شك أنه سيأتي قريبا الوقت الذي تبرز فيه حقيقة أن تكرار إصدار الأمم المتحدة لقرارات لا يجري تطبيقها على أرض الواقع بات أمرا غير ذي جدوى وغير مقبول. يجب ألا تصبح هذه القرارات مجرد التزام أدبي قد يتم الأخذ بها أو يتم في الأغلب تجاهلها والالتفاف حولها.

وتجدد مصر اليوم التزامها بدعم أقل البلدان نموا لتحقيق أهدافها التنموية. وقد قدمت مصر على مدى السنوات الماضية العديد من المساعدات الفنية لتلك الدول والتي تمثلت معظمها في برامج ودورات تدريبية سواء من خلال المساعدات الثنائية أو من خلال التعاون الثلاثي لمساعدة هذه الدول على بناء قدراتها في مجالات متعددة شملت التعليم والصحة والزراعة وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وغيرها من المجالات التي تتوافق مع مقررات قمة الألفية. وستظل مصر على عهدها بتقديم كل ما تستطيع من دعم ومساعدة لأشقائنا في هذه الدول انطلاقا من إيماننا الراسخ بمبادئ التضامن بين دول الجنوب ومن اقتناعنا بأهمية التعاون الدولي في تحقيق التنمية كركيزة لتحقيق الأمن والاستقرار على مختلف المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، بصفة خاصة في قارتنا الأفريقية التي تضم العديد من الدول التي هي بلدان أقل نموا.

إن مصر حريصة أشد الحرص على استخدام عضويتها في لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة من أجل قيام اللجنة بإعطاء أهمية خاصة لأوضاع السلام والأمن في البلدان الأقل نموا بما يساعد تلك البلدان على توفير المناخ المناسب للنهوض بأعباء بناء السلام على المدى البعيد، وبما يحول دون تجدد النزاعات المسلحة مرة أخرى ويؤدي إلى دفع عملية التنمية في كافة المجالات.

كما استخدمت مصر عضويتها في الترتيبات شبه الإقليمية في أفريقيا في تجمع السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا) الذي يضم ١٣ دولة من أقل الدول نموا من أجل زيادة حركة التجارة بين الدول الأعضاء في الكوميسا. وقد نجحت منطقة التجارة الحرة بين دول الكوميسا في توفير الفرص لنفاذ صادرات أقل الدول نموا في الكوميسا إلى أسواق الدول النامية بالتجمع، ومنها مصر بطبيعة الحال، فضلا عن توفير فرص العمل للشباب وإتاحة الفرصة لنجاح العديد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما ساعد على الارتقاء بالأوضاع الاقتصادية والمعيشية للمواطنين في أقل الدول نموا. ولدينا الأمل والإصرار على العمل من أجل المزيد من الارتقاء بهذه الأوضاع نحو الأفضل دائما.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيدة تاريا فيلاتوف، وزيرة العمل في فنلندا التي ستتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

السيدة فيلاتوف (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي عن هذه المسألة المهمة جدا. ويؤيد هذا البيان البلدان المنضمان بلغاريا ورومانيا؛ والبلدان المرشحة تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب المرشحة المحتملة ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا؛ وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة آيسلندا، العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

يشكر الاتحاد الأوروبي الأمين العام على تقريره عن تنفيذ برنامج عمل بروكسل حتى عام ٢٠٠٦ والمنشورات الأخرى التي أعدت لاستعراض منتصف المدة العالمي الشامل هذا.

والاتحاد الأوروبي ينتهز هذه الفرصة، بوصفه شريكا رئيسيا في تنمية أقل البلدان نموا، ليعيد التأكيد على التزامه الكامل بتنفيذ برنامج عمل بروكسل كجزء من التزامه الأوسع نطاقا بجدول أعمال التنمية العالمي. وبرنامج عمل بروكسل عنصر حاسم في الاستراتيجية العالمية لتحسين حالة أقل البلدان نموا، ومشاركة الاتحاد الأوروبي في هذا الاجتماع الرفيع المستوى هي إعادة تأكيد على شراكته القوية مع أقل البلدان نموا.

احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وسيادة القانون، والمؤسسات الديمقراطية القوية المستجيبة لاحتياجات الناس، والحكم السليم، والسياسات الاقتصادية الصحيحة، وتحسين البنية التحتية هي الأسس للنمو الاقتصادي المستدام، واستئصال شأفة الفقر، وخلق فرص العمل. وكما تم الإقرار به في النتائج النهائية لاجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، فإن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان مرتبطة بعضها ببعض ويعزز كل منها الآخر.

إننا نرحب بحقيقة أن النمو الاقتصادي في البلدان الأقل نموا، كمجموعة، بلغ تقريبا، بدءا بـ ٢٠٠١، هدف الـ ٧ في المائة. وكان ذلك نتيجة الإصلاحات الاقتصادية الكلية الجريئة التي طبّقتها حكومات أقل البلدان نموا، وما تلاها من تقليل حالات العجز المالي، وتخفيض التضخم النقدي وتخفيف شدة الاختلالات الخارجية. كما أن استقرار الاقتصاد الكلي اقترن بنجاح بإصلاحات بنيوية مثل الخصخصة وتقليل التشدد في تطبيق الأنظمة التي تحكم الأعمال التجارية وتحرير التجارة.

ويمكن للتجارة أن تكون محفزا قويا للنمو الاقتصادي وتخفيض الفقر في البلدان النامية. وينبغي أن تدمج في خطط التنمية الوطنية، مثل ورقات استراتيجيات تخفيض الفقر، لجميع البلدان الأقل نموا. ولذلك، أصبحت التجارة عنصرا مركزيا في جدول الأعمال الدولي لدعم الأهداف الإنمائية للألفية، ونتائج مؤتمر القمة العالمي، وبرنامج عمل بروكسل. وإن توفر سبل الوصول إلى الأسواق لا يكفي وحده لتحسين الدمج الناجح لأفقر البلدان في التجارة العالمية. فذلك سيتطلب زيادة في التمويل الإنمائي للتجارة والقدرات الإنتاجية، ترافقها إصلاحات محلية وتحسين قواعد التجارة الدولية.

إن تكلفة الانهيار المحقق لمفاوضات جولة الدوحة لجدول أعمال التنمية من شأنها أن تكون عالية جدا، خاصة بالنسبة إلى أشد البلدان النامية ضعفا. وإن ما نجازف نحن الآن بفقدانه هو أكثر أهمية كثيرا من مجرد المسائل التي انهارت المفاوضات بشأنها. وإنجاز جولة الدوحة لجدول أعمال التنمية من شأنه أن يساعد مساعدة كبيرة أقل البلدان نموا في هدفها المتمثل في الاندماج على نحو أفضل في الاقتصاد العالمي.

والاتحاد الأوروبي، من جانبه، سيبذل قصارى الجهد لتأمين استئناف المفاوضات في وقت مبكر، ويدعو شركاءه التجاريين، وخصوصا العناصر الرئيسية الفاعلة، إلى اتخاذ الخطوات الضرورية ليتسنى بدء المفاوضات من جديد والتوصل إلى نتائج إيجابية.

من المهم أن تكون سبل الوصول المحسنة إلى الأسواق لأقل البلدان نموا مدعمة بالمساعدة الفنية المناسبة المتعلقة بالتجارة. ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا قويا مبادرات

من قبيل المعونة مقابل التجارة. وفي هذا السياق فإنه يؤكد على أهمية المساهمة في الإطار المتكامل المعزز. وينبغي لهذه المبادرات ألا تفقد زخمها بالحالة الراهنة للمفاوضات بشأن جولة الدوحة لجدول أعمال التنمية، وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم تنفيذها بسرعة.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ التزمت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، في إطار التزاماتها بتقديم المساعدة مستقبلا في مجال التنمية، بالسعي إلى زيادة إنفاقها على المساعدة المتعلقة بالتجارة إلى بليون يورو كل سنة بحلول ٢٠١٠. ومن شأن ذلك أن يبلغ بمساهمة الاتحاد الأوروبي في مجموعه، بما في ذلك مساهمة المجموعة، إلى بليوني يورو كل سنة بحلول ٢٠١٠. واتفاقات الشراكة الاقتصادية التي تجري المفاوضات بشأنها تكمل مساعدتنا الفنية المتعلقة بالتجارة.

إن تعزيز وتوسيع القدرات الإنتاجية والبنية التحتية لأقل البلدان نموا ضروريان لتحقيق التكامل الإقليمي، وزيادة حجم التجارة الداخلية والدولية، والنمو الاقتصادي والتنمية. ومن أجل التصدي لهذه التحديات اعتمد الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، استراتيجية الاتحاد الأوروبي لأفريقيا، التي تشمل مبادرة بشأن الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا للبنية التحتية.

وعلى الرغم من النمو الاقتصادي الكلي الجيد فإن مستوى الفقر والحرمان ما زال عاليا في معظم أقل البلدان نموا. وذلك يؤكد الحاجة إلى دعم الإدارة العامة المحسنة ومكافحة الفساد وسيادة القانون والتنمية الاجتماعية الأكثر مساواة في أقل البلدان نموا. وينبغي للثروة الاقتصادية والتنمية أن تعودا أيضا بالنفع على أشد شرائح السكان ضعفا. وتحقيقا لذلك الهدف فإن برامج التعليم والصحة وتحقيق المساواة بين الجنسين عناصر حيوية في برنامج عملنا ابتغاء جعل أداء اقتصاداتنا أفضل وأكثر اتصافا بالمساواة وأكثر استدامة بيئيا في أقل البلدان نموا. وذلك هام على نحو خاص في البلدان التي يتعرض فيها المجتمع كله لخطر تهديدات من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وفي مجال التعليم، تبعث بعض الأرقام حقا على التشجيع، على الرغم من أن تحسين نوعية التعليم لم يواكب زيادة عدد المسجلين. ومما لا يزال يبعث على القلق أن ١٥ في المائة تقريبا من البنات اللواتي يعشن في أقل البلدان نموا لم يسجلن للتعليم الابتدائي. ولذلك لا يزال الاتحاد الأوروبي بالغ القلق بسبب بطء التقدم في النهوض بالمساواة بين الجنسين. ينبغي لأقل البلدان نموا تعميم المراعاة التامة للمنظور الجنساني في كل خططها الإنمائية.

الحد من وجوه ضعف أقل البلدان نموا وإدارة البيئة على نحو مستدام فيها يقعان في صميم برنامج عمل بروكسل، وأيضا في صميم برنامج التنمية الأوسع، على نحو خاص في مسعانا للتنفيذ التام لالتزامات مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

ونلاحظ مع الارتياح الزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية من البلدان المانحة لأقل البلدان نموا. وفي سنة ٢٠٠١، السنة التي اعتمد فيها برنامج عمل بروكسل، بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية السنوية لأقل البلدان نموا حوالي ١٠ بلايين يورو. وبحلول ٢٠٠٤ تضاعف ذلك المبلغ تقريبا إلى ١٩ بليون يورو، وإذا استمر الاتجاه ستتضاعف مرة أخرى المساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا إلى ما يزيد على ٤٠ بليون يورو بحلول سنة ٢٠١٠. لقد وضع الاتحاد الأوروبي نفسه في صدارة ذلك التطور عن طريق قرارات المجلسين الأوروبيين في برشلونة وبروكسل بالزيادة الكبيرة لمساعدته الإنمائية الرسمية بحلول سنة ٢٠١٠ وما بعدها.

الاتحاد الأوروبي مؤازر وممول لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وهو يرحب بالمبادرة المتعددة الأطراف للإعفاء من الديون بإلغاء ١٠٠ في المائة من الديون غير المسددة على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المؤهلة ويؤيد هذه المبادرة. ويؤكد الاتحاد الأوروبي أيضا على أهمية الانتقال السلس من قائمة أقل البلدان نموا، وهو على استعداد لمساعدة البلدان التي حذف اسمها من القائمة.

والاتحاد الأوروبي شديد الاهتمام بنوعية المعونة. وكان المجتمع الإنمائي الأوسع قد عقد التزامات كبيرة بسياسة إنمائية تكميلية وأكثر تنسيقا في إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، الذي اعتمد في آذار/مارس ٢٠٠٥ والذي نلتزم نحن جميعا به التزاما تاما. وتوافق الآراء الأوروبي من أجل التنمية يحدد المبادئ لزيادة فعالية المعونة واتساقها.

وكما يرد في توافق الآراء الأوروبي، من الضروري دعم وتعزيز مؤسسات ذات مصداقية على المستويين المركزي والإقليمي وأيضا على المستوى المحلي. وفي هذا السياق يجب ذكر مبدأ أولوية الهيئات الأصغر، مع الحاجة إلى اتخاذ سياسات فعالة بشأن اللامركزية والمساءلة وتنمية القدرات وتمكين المجتمع المدني، خصوصا على المستوى الشعبي. إن التقدم في كل هذه الجوانب سيسفر عن إقامة العدالة وتساوي الفرص.

ختاما يمكننا أن نذكر بوضوح أن الفقر يمكن قهره. وثمة اتجاهات إيجابية جديدة نسبيا، مثل تحسين الحالة في كثير من أقل البلدان نموا وخروج الرأس الأخضر وملديف من قائمة أقل البلدان نموا، يجب أن تبعدنا عن الاستسلام لإغراء الركون إلى الطمأنينة. هذه الاتجاهات تبرز النتائج الأولى لبرنامج عمل بروكسل. وينبغي لنا أن نواصل تنفيذه الصارم حتى سنة ٢٠١٠. والأهداف تتطلب الكثير، ولكن بتنامي الموارد وبإيلاء الاهتمام الأكبر من كل شريك سنتمكن من التصدي للتحديات خلال السنوات الخمس المتبقية من برنامج العمل.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد جين آسلبورن، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والهجرة في لكسمبرغ.

السيد آسلبورن (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، اسمحي لي سيدتي، بأن أهنئك، على انتخابك، وبأن أتمنى لك الحظ الوافر والشجاعة الكبيرة في أداء المهمة الهامة جدا والمشوقة التي تنتظرك.

إن التزام الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بمساعدة أقل البلدان نموا قد أقيم عليه الدليل فعلا. والواقع أن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، الذي عقد في بروكسل من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١، كان تحت رعاية الاتحاد الأوروبي. وقد حُدد استئصال الفقر والتنمية المستدامة في ذلك الوقت باعتبارهما المسألتين ذواتي الأولوية في برنامج عمل بروكسل، الذي نستعرض تنفيذه اليوم، في منتصف مدة تنفيذه من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٠.

وبروح الالتزام الأوروبي الحازم القائم منذ وقت طويل أؤيد أيضا البيان الذي أدلت به ممثلة فنلندا باسم الاتحاد الأوروبي.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بوتاغيرا (أوغندا).

ومما يبعث على سروري الأكبر أن أشارك في استعراض منتصف المدة البالغ الفائدة والضروري هذا، نظرا إلى أن حكومة لكسمبرغ انتهجت سياسة متسقة ونشيطة في مجال التعاون الإنمائي. تلك السياسة، وهي حجر الزاوية في سياستنا الخارجية، لها سمتان خاصتان – سمة نوعية وسمة كمية. منذ سنة ٢٠٠٠ ما فتئت لكسمبرغ من البلدان المصنعة القليلة جدا التي تفي بالتزامها الدولي بتخصيص ٠,٧

في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

وفي الحقيقة فعلت لكسمبرغ أكثر من ذلك. فمن ناحية النسبة المئوية للدخل القومي الإجمالي فإن مساعدتها المقدمة إلى البلدان النامية بلغت ٠,٨٢ في المائة سنة ٢٠٠٥ وستستمر في الارتفاع إلى ١ في المائة في السنوات القادمة. وفي سنة ٢٠٠٤ فإن ٤٩ في المائة من مساعدة لكسمبرغ للبلدان النامية خصصت لأقل البلدان نموا، وذلك أيضا سيستمر في الزيادة مع انتهاجنا، سياسة التركيز على تلك الفئة.

وبالإضافة إلى الجانب الكمي الصرف عقدت لكسمبرغ حوارا مستمرا مع جميع شركائها الإنمائيين، ومع أقل البلدان نموا على وجه خاص. ويحدد تعاون لكسمبرغ إجراءاتها على أساس ذلك الحوار ووفقا للأولويات التي حددت هويتها الحكومات الشريكة في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية.

الشراكة ليست كلمة فارغة بالنسبة إلينا. نحن على اقتناع بأنه لا يمكن إيجاد نوع من التفهم والاحترام الفاصل إلا بإقامة العلاقات على قدم المساواة بين الشركاء في التنمية، إذا أردنا أن نتصدى معا بفعالية لمشاكل أفقر السكان. يجب علينا أن نحدد هوية المشاريع والبرامج بحس قوي لدى المجتمعات المستهدفة بالملكية. ذلك هو ما يضمن التنمية المستدامة حقا.

اسمحوا لي بأن أشكر الأمين العام على تقديم التقرير الذي أعده عن تنفيذ برنامج عمل بروكسل المؤرخ أيار/مايو ٢٠٠١. وعلى الرغم من أننا ينبغي ألا نفاجأ بأننا، من ناحية، لم نحقق بعد في منتصف الطريق جميع الأهداف، فإن التحذير من الناحية الأخرى، من أن عددا من أقل البلدان نموا لا يرجح أن تحقق النجاح بحلول ٢٠١٠ ينبهنا. لا غنى عن بذل أقل البلدان نموا والمجتمع الدولي على حد سواء للجهود الإضافية إذا رغبنا حقا في الوفاء بالالتزامات التي التزمنا بها في عام ٢٠٠١.

وفي بروكسل بلغنا درجة من الحكمة للنظر في المسألة من المنظور الطويل الأمد حينما سعينا إلى تحقيق التقدم الطموح لأقل البلدان نموا. وذلك المنظور الطويل الأمد ينبغي ألا يعاقب أفقر السكان، نظرا إلى أن الطموحات السامية تجنح إلى التلاشي بمرور الوقت. واستعراض منتصف المدة هذا هو لذلك فرصة حسنة التوقيت لاستعادة الزخم. والتقدم المحرز خلال السنوات الخمس المنصرمة ينبغي أن يمدنا بالتشجيع.

والمبالغ الإجمالية المخصصة للمساعدة الإنمائية الرسمية بلغت مستويات لا سابقة لها في ٢٠٠٥. وعلى الرغم من أن جزءا من الزيادة يعزى إلى المساهمات لضحايا المد البحري في المحيط الهندي وتخفيف حدة الديون على العراق، فإننا يجب ألا ننسى أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قررت، في أيار/مايو ٢٠٠٥، تحت رئاسة لكسمبرغ وبمبادرة من زميلي وزير التعاون – وهو يتصرف بما يتسق مع الذين سبقوه في تولي المسؤولية عن سياسة التعاون التي تتبعها لكسمبرغ – برفع مستوى المساعدة المقدمة إلى البلدان النامية إلى ٠,٥٦ في المائة من الدخل القومي الإجمالي في ٢٠١٠ وإلى ٠,٧ في المائة في سنة ٢٠١٥. هذا الالتزام السياسي الكمي الجديد بني على أساس مبادرة اتخذت في آذار/مارس ٢٠٠٥، حينما اعتمدت البلدان المصنعة والنامية، بما في ذلك كثير من أقل البلدان نموا، إعلان باريس بشأن فعالية المعونة.

إن احترام الالتزامات الدولية يكمن في علاقات الثقة ضمن شراكة حسنة التحديد وفعالة بين البلدان المانحة والنامية. وفي هذا الصدد يسرني أن أؤكد أن لكسمبرغ

خصصت أكثر من ٠,٣ في المائة من دخلها القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا في عام ٢٠٠٤. ووعد بروكسل بمواصلة تخصيص ما يتراوح بين ٠,١٥ في المائة و ٠,٢ في المائة قد تم الوفاء به. وقد نفذناه في سياق برامج التعاون المؤشرة مع ١٠ بلدان شريكة ذات امتياز. وتضمن تلك البرامج، على الأمد المتوسط ووفقا لبرامج التنمية الوطنية لشركائنا، مستوى من المساعدة من لكسمبرغ يمكن التنبؤ به.

إن قطاعات اجتماعية من قبيل التعليم والصحة وتوفير المياه والتنمية المحلية هي من القطاعات ذات الأولوية في تعاوننا. ونظرا إلى توصيات الأمين العام، نحن على ثقة بأن هذا الاستهداف القطاعي سيساهم على نحو ملموس في إحراز التقدم في مجالات الحكم وبناء القدرات وبناء المؤسسات في أقل البلدان نموا، وفي المقام الأول التكافؤ بين الجنسين ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ختاما، أؤكد مجددا الدعم المستمر من جانب حكومة دوقية لكسمبرغ الكبرى لتنفيذ برنامج العمل لأقل البلدان نموا. إنها ستجدنا شركاء يعول علينا وجديرين بالثقة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيدة نكوسازانا دلاميني زوما، وزيرة الخارجية في جنوب أفريقيا، التي ستتكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

السيدة زوما (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أهنئ الرئيسة على انتخابها لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. ونحن مسرورون بأن نراها ترأس هذا الاجتماع.

ترحب مجموعة الـ ٧٧ والصين بالاجتماع الرفيع المستوى لتقييم التقدم المحرز في السنوات الخمس الأولى من تنفيذ برنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠.

وترحب مجموعة الـ ٧٧ والصين أيضا باستراتيجية كوتونو، وهي استعراض تحليلي شامل لمنتصف المدة لحالة تنفيذ برنامج عمل بروكسل خلال السنوات الخمس الأولى، يبين بوضوح وإيجاز المنجزات المحققة حتى الآن، والتحديات الماثلة والإجراءات التي ستتخذها معا أقل البلدان نموا والجهات الشريكة في التنمية.

ونتيجة لاستعراض منتصف المدة هذا تلاحظ مجموعة الـ ٧٧ والصين بقلق أنه لم يحرز تقدم كاف في تنفيذ برنامج عمل بروكسل وأن عددا قليلا جدا من أقل البلدان نموا يتوقع، كما أشير سابقا، أن تكون قادرة على تحقيق أهداف ومقاصد برنامج عمل بروكسل إذا استمرت الاتجاهات الراهنة. والتنفيذ الكامل للالتزامات السبعة يجب التقيد به إذا أريد لأقل البلدان نموا أن تحقق الأهداف المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

وعلى الرغم من التدابير المناسبة المتخذة والجهود الكبيرة المبذولة من قِبل أقل البلدان نموا نفسها لإيجاد بيئة وطنية تجعل من الممكن تنفيذ برنامج عمل بروكسل في جهودها لتوخي التنمية التي تمس الحاجة إليها، فإن الدعم المتلقى من الشركاء في التنمية يظل ناقصا، بل وأحيانا معدوما تماما. ولذلك تدعو مجموعة الـ ٧٧ والصين الشركاء في تنمية أقل البلدان نموا إلى الإسراع بالوفاء بالتزاماتها.

إن نتائج اجتماع القمة العالمي عام ٢٠٠٥ أعادت التأكيد على الالتزامات المقطوعة بتناول الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا، وحثت جميع البلدان، وجميع المنظمات ذات الصلة بمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، على بذل جهود متضافرة واعتماد تدابير سريعة لكي تحقق في وقت مناسب أهداف ومقاصد برنامج عمل بروكسل.

بيد أننا لا نعتقد أن العمل الذي تم القيام به يكفي للوفاء بتلك الالتزامات التي تم الالتزام بها قريبا، في سنة ٢٠٠٥. إن تحقيق الأهداف وبلوغ الأرقام المستهدفة في برنامج العمل يستدعي الالتزام المستمر والمجدد من أقل البلدان نموا والشركاء في التنمية. على حد سواء. ومن الحيوي تنشيط هذه الشراكة وتعزيزها عن طريق النهوض بالمسؤوليات المتبادلة والمتشاطرة بين أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية لصالح النهوض بالنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في أقل البلدان نموا، ما ينهض إلى حد أكبر بإدماجها في الاقتصاد العالمي.

وأود أيضا أن أعيد التأكيد على استعراض منتصف المدة وأن أعرب عن اتفاقي مع ما ورد فيه بأنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص للمساواة بين الجنسين. المساواة بين الجنسين مهمة ليس في حد ذاتها فقط ولكن أيضا في تحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية، مثل الحد من وفيات الرضع والأمهات، لأن من الصعوبة البالغة تحقيق هذين الهدفين دون المساواة بين الجنسين. ومن المهم أيضا الاهتمام بالزراعة والبنية التحتية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا والعقبات التي تعترض سبل الصادرات من أقل البلدان نموا.

ختاما، أود أيضا أن أقول إنه ينبغي تعزيز العمل المنسق من جانب الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها لدعم أقل البلدان نموا. والأهم من ذلك أنه يجب على الشركاء في التنمية أن يوفوا بالالتزامات التي قطعوها في جميع مؤتمرات القمة الرئيسية للأمم المتحدة خلال السنوات العشر المنصرمة، وخصوصا مؤتمر مونتيري الدولي المعني بتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة في جوهانسبرغ. وتقع على عاتقنا جميعا مسؤولية جماعية، مسؤولية تقديم المساعدة وإبداء التضامن مع أقل البلدان نموا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد دوردولف إنسانالي، وزير خارجية غيانا الذي سيتكلم باسم مجموعة ريو.

السيد إنسانالي (غيانا) (تكلم بالانكليزية): بشأن هذا البند الهام من جدول الأعمال يشرفني أن أتكلم باسم بلدان مجموعة ريو.

في هذا الاستعراض لبرنامج عمل بروكسل يجب علينا أن نقيّم بصراحة المكاسب المحققة وأن نسعى إلى صرف صكوك التزامات البرنامج، وهو ما تفرضه علينا نقطة تركيز هذا الاجتماع الرفيع المستوى.

ثمة تطورات هامة، بما فيها مضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأقل البلدان نموا منذ ١٩٩٩، والتخفيض الكبير للديون الواقعة على البلدان الأفقر، وزيادة سبل الوصول إلى الأسواق المعفى من الجمارك والمعفى من نظام الحصص بالنسبة إلى معظم منتجات أقل البلدان نموا، والتدفقات الأكثر نظاما للمعونة غير المقيدة، والزيادات في تدفقات رأس المال الخاص، تشكل كلها دلائل مشجعة تؤكد على أن برنامج بروكسل محفز بالغ القيمة للنمو والتنمية المستدامين لأقل البلدان نموا.

وفي الحوار الرفيع المستوى الذي عقد مؤخرا بشأن الهجرة استند كثيرا إلى حقيقة أن أقل البلدان نموا تتمتع الآن بمبالغ كبيرة من التحويلات. هذه هي الحال حقا، ولكن هذه المكاسب، كما بينت دراسة أجراها مؤخرا صندوق النقد الدولي، لا تعوض على نحو واف عن خسارة المهارات والموارد الأخرى من جانب أقل البلدان نموا. فليس كل ما يلمع ذهبا.

وتوفيرا للوقت سأجعل بياني موجزا، وسأتيح نصا أطول للجمعية العامة، ولكنني أود أن أقول ببساطة إن حالة أقل البلدان نموا تبقى محفوفة بالخطر الشديد. وإجراء مقارنة

بين البيانات المختارة المتاحة عن أقل البلدان نموا يكشف عن الجهد الشاق اللازم بذله للوفاء بالالتزامات الواردة في برنامج بروكسل.

ومما يبعث على القلق الأكبر أن بلوغ العتبة الدنيا للإنجاز المتوقع، بالمعدلات الحالية، لا يمكن ضمانه. وعلى ضوء اعتبارات أخرى، مثل الأثر السلبي لنسبة الإصابة المرتفعة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغير ذلك من الأمراض المعدية، والحاجة إلى النمو الاقتصادي النوعي، وتقليل اللامساواة والحفاظ على البيئة الطبيعية، لا مفر من التوصل إلى تقييم أكثر قتامه لحالة البلدان الأقل نموا.

في منتصف مدة برنامج العمل الثالث هذا من الضروري أن نجري التغييرات الضرورية لضمان التحديد الراسخ لمسارنا صوب تحقيق ما يتجاوز مستوى النتائج المخيب للآمال الذي بلغته البرامج السابقة.

لقد أكدت السنوات الخمس الأولى فعالية الشراكات في تحقيق أهداف البرنامج. وبالتالي يمكن للتعاون الأكثر كثافة أن يُعجل بإحراز التقدم وتحقيق التنمية لمواجهة الآثار المعرقلة لقواعد الاتجار العالمي غير المتساوية السائدة الآن. إن أقل البلدان نموا نفسها رائدة في الإفصاح عن التركيز والالتزام الضروريين الآن لضمان التنفيذ الكامل لبرنامج العمل. ومجموعة ريو تسترعي النظر في هذا الصدد إلى النهج المبين في استراتيجية كوتونو لمواصلة تنفيذ برنامج عمل العقل ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا.

لقد قدمت بلدان مجموعتنا مقترحات على المستوى العالمي تأخذ في الحسبان نوع التفكير والعمل والتعاون اللازم إذا أريد تحقيق مزيد من التقدم. إننا نعتقد بأننا بالدفع قدما بجدول أعمال البلدان الأقل نموا، وبلدان ومناطق أخرى تواجه تحديات خاصة أيضا، يجب علينا أن نراعي مراعاة أكبر ضمان أن تتجاوز تلك المقترحات هذه الأهداف المحدودة، بما في ذلك الدعوة الصادرة عن بلدي إلى إنشاء نظام اقتصادي واجتماعي إنساني عالمي جديد، ''مبادرة العمل على مكافحة المجاعة والفقر'' التي قدمتها البرازيل وشيلي وغيرهما، والصندوق الإنساني الدولي الذي اقترحت فترويلا إنشاءه.

ومعيار الحكم على النجاح، الذي ينص البرنامج نفسه عليه، هو إسهامه في تقدم أقل البلدان نموا صوب تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية، وأيضا، إذا اقتضى الأمر، إخراجها من عداد أقل البلدان نموا. وتقرير الأداء في هذه المرحلة يبين أنه يمكن وينبغي فعل ما هو أفضل كثيرا.

لذلك تؤيد مجموعة ريو التجديد القوي للالتزام السياسي من جانب هذا الاجتماع الرفيع المستوى لأقل البلدان نموا. وتعرب عن اهتمامنا المستمر بتنمية أقل البلدان نموا ونشجع جميع الجهات الفاعلة – أقل البلدان نموا نفسها والبلدان الشريكة، والمجتمع الدولي والأمانة العامة التي تساعدها – على مضاعفة جهودها من أجل ضمان النجاح الأكبر والتحقيق الكامل لأهداف برنامج العمل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مختار عوني، وزير خارجية مالي.

السيد عوني (مالي) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أولا بأن أعرب لرئيسة الجمعية العامة عن التهانئ الحارة من وفد مالي على انتخابها المميز لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين.

ثم أود أن أهنئ وأشكر السيد شودري، الممثل السامي للأمين العام لشؤون البلدان الأقل نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأيضا جميع الذين ساهموا في التنظيم الممتاز لهذا الاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ برنامج العمل لأقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠. وبفضل قيادة السيد

شودري النشيطة والفعالة فإن توقيت هذا الاجتماع أكثر مناسبة، والالتزام الذي أبداه الجميع أقنعنا بأنه سيتمخض عن نتائج هامة ستسمح لنا بمتابعة تنفيذ الالتزامات السبعة الواردة في برنامج عمل بروكسل.

أين نجد أنفسنا بعد اعتماد برنامج العمل بخمس سنوات؟ فلنتكلم بصراحة: إن النتائج لا ترقى إلى مستوى التوقعات. وتبعا لذلك فإن البلدان الأقل نموا وشركاءها في التنمية بحاجة إلى بذل جهود إضافية على المستويات الوطني والثنائي ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي لتحقيق أهداف برنامج عمل بروكسل. ومن وجهة النظر هذه أرغب في أن أشاطركم بإيجاز تجربة مالي في هذا المجال.

شاركت مالي مشاركة نشيطة في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، الذي اعتمد إعلان وبرنامج عمل بروكسل. ونتيجة عن ذلك اعتمدت حكومة مالي، في سنة ٢٠٠٢، إطارا مرجعيا واحدا لاستراتيجياتها وسياساتها الإنمائية التي نسميها إطارنا الاستراتيجي لمكافحة الفقر للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦. وحدد الإطار ثلاثة أركان تشمل الالتزامات السبعة الواردة في برنامج عمل بروكسل: التنمية المؤسسية وتحسين الحكم والمشاركة؛ وتطوير الموارد البشرية وتوفير سبل الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ وتطوير بنية تحتية أساسية وقطاعات إنتاجية. وفي هذا الصدد يسمح تقرير مالي الوطني عن تنفيذها لبرنامج عمل بروكسل بأن نستخلص الاستنتاجات التالية:

فيما يتعلق بتوفير سبل الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية فإن معدل التعليم العام ارتفع بنسبة ٩,٦ في المائة، من ٦٤,٤ في المائة في سنة ٢٠٠٢ إلى ٧٤ في المائة في سنة ٢٠٠٥. ونسبة السكان الذين يعيشون على بُعد خمسة كيلومترات أو أقل عن مركز للرعاية الصحية ارتفعت من ٤٤ في المائة في سنة ٢٠٠٢ إلى ٥٠ في المائة في سنة ٢٠٠٥. وتغطية التلقيح ضد الخناق (الدفتريا) والكزاز والسعال الديكي وشلل الأطفال ارتفعت من ٧٥ في المائة في ٢٠٠٢ إلى ٩٠ في المائة في ٢٠٠٥. ونسبة توفر سبل الوصول إلى المياه الصالحة للشرب ارتفعت من ٥٧ في المائة في ٢٠٠٢ إلى ٦٦,١ في المائة في ٢٠٠٥. أما معدلا الوفيات النفاسية ووفيات الرضع، فعلى الرغم من أنهما انخفضا، فقد ظلا مبعث قلق بـ ٥٠٠ حالة وفاة بين الأمهات لكل ١٠٠ ٠٠٠ ولادة حية و ١١٣ حالة وفاة رضيع لكل ١ ٠٠٠ ولادة حية.

وفيما يتعلق بالبنية التحتية فإن تغطية الهاتف ارتفعت من خط واحد لكل ١٠٠ شخص في ٢٠٠٢ إلى ٧ خطوط لكل ١٠٠ في سنة ٢٠٠٥. والمعدل الإجمالي لانتشار الكهرباء ارتفع من ١٢ في المائة في ٢٠٠٢ إلى ١٥,٠٣ في المائة في سنة ٢٠٠٥.

وفيما يتعلق بالحكم الصالح أحرز تقدم كبير باعتماد خطة لتحديث الإدارة ولإضفاء الطابع المؤسسي على مكتب مراجع الحسابات العام.

بيد أن معدل الفقر عموما لم ينخفض خلال هذه الفترة، على الرغم من حقيقة أن اقتصاد مالي يمتع بمعدل نمو حقيقي بلغ ٥,١ في المائة تقريبا في الناتج المحلي الإجمالي، الذي يقل عن هدف الـ ٦,٧ في المائة الذي حدده الإطار الاستراتيجي.

ويتضح وضوحا تاما أن هذه الاستنتاجات يمكن أن تنطبق على كل بلد من أقل البلدان نموا تقريبا. ما العمل؟ دعونا نذكّر أولا ببديهية أنه لا يمكن تخفيض مستوى الفقر دون النمو الاقتصادي المستدام وإعادة التوزيع المنصف لثمار ذلك النمو. ولذلك صاغت مالي، وهي تستند إلى دروس تنفيذ إطارها الاستراتيجي الأول، إطارا استراتيجيا ثانيا عن الفترة من ٢٠٠٧-٢٠١١ يركز على النمو الاقتصادي،

وخصوصا تنمية القطاعات الإنتاجية، وتوخي الإصلاح البنيوي وتوطيده، وتوفير سبل الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية.

ومن الواضح أيضا أن هدفنا لتخفيض نسبة الفقر إلى النصف بحلول ٢٠١٠ سيتطلب التزام المجتمع الدولي الصارم بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وبتعزيز فعاليتها، وبالتشجيع على إيجاد بيئة دولية لتيسير اندماج أقل البلدان نموا في الاقتصاد العالمي. وسيتطلب أيضا الاستثمار الأجنبي المباشر والقيام بعمليات نقل التكنولوجيا.

وثمة أيضا حاجة إلى زيادة مشاركة مكتب الممثل السامي للأمين العام لشؤون أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في توضيح حالة أقل البلدان نموا للجهات المانحة ووكالات التعاون وفي بناء قدرات تلك البلدان، بخاصة في ميدان التجارة.

دعوني أختتم كما بدأت بالتأكيد على أن مالي تتوقع أن يكون الإعلان الذي سيعتمد في هذا الاجتماع الرفيع المستوى متناسبا مع الالتزامات التي التزمنا نحن كلنا بها في عام ٢٠٠١، إذ كيف يمكن أن نقبل على نحو معقول بأنه، في الوقت الذي يكون فيه العالم أكثر ثراء من أي وقت مضى، يزداد عدد السكان في أقل البلدان نموا الذين يعيشون في حالة الفقر من ٣٣٤ مليونا في سنة ٢٠٠٠ إلى ٤٧١ مليونا في سنة ٢٠١٥؟

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد م. مرشد خان، وزير خارجية بنغلاديش.

السيد خان (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): سأتوخى الإيجاز في بياني.

استعراض منتصف المدة هذا لبرنامج العمل بالغ الأهمية بالنسبة إلينا جميعا، بالنظر خصوصا إلى أننا نقوم بتقييم السبب في أن أقل البلدان نموا لا يزال يتعين عليها أن تبلغ معدل النمو المستهدف الذي يبلغ ٧ في المائة سنويا وأن تزيد نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢٥ في المائة. وكما حدد برنامج العمل تحديدا صحيحا، فإن بلوغ معدلات النمو العالية سيبقى مستعصيا على أقل البلدان نموا ما لم تحصل زيادات كبيرة في الاستثمارات. ومتوسط نسبة النمو لأقل البلدان نموا كان أقل من ٣ في المائة منذ اعتمدنا برنامج العمل في سنة ٢٠٠١، وظلت نسبة الاستثمارات قليلة جدا أيضا.

ولذلك، يشكل الافتقار إلى رأس المال القيد الرئيسي على أقل البلدان نموا. وكان من المتوقع حدوث زيادة في تدفق رأس المال على أقل البلدان نموا وفي المساعدة الإنمائية لها وفي الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيها تعوض عن الفجوة بين الاستثمارات والوفورات، ولكن الحقيقة الواقعة كانت على خلاف ذلك. وتثبت بعض الأرقام ذات الصلة هذه النقطة. إن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأقل البلدان نموا في سنة ٢٠٠٤، وفقا للبيانات المتاحة مؤخرا، بلغت ٢٣,٨ بليون دولار أو ٣٥,٧ دولار لكل شخص يعيش في أقل البلدان نموا. وذلك أقل من عشرة سنتات في اليوم، وذلك ليس كافيا يقينا لتكملة الدخل أو رفع معدل الوفورات.

وخلال نفس السنة أعادت أقل البلدان نموا حوالي ستة بلايين دولار لقاء خدمة الديون الواقعة عليها. وخسرت تلك البلدان ثمانية بلايين دولار أخرى على شكل صافي الدخل المحول إلى الخارج من الشركات الأجنبية العاملة في أقل البلدان نموا والأفراد العاملين فيها. والمصدر الأخير للتدفق لعله المصدر الذي يتطلب الحذر الشديد – مخزونات أقل البلدان نموا من احتياطيات القطع الأجنبي. وقد احتفظت أقل البلدان نموا، مجتمعة، بأكثر من ٢٨ مليار دولار كاحتياطيات من النقد الأجنبي، بالدولار واليورو، وهذا يشكل أساسا قرضا زهيد الفائدة تقدمه أفقر البلدان إلى أولياء نعمتها الأثرياء. وبين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ زادت

احتياطيات النقد الأجنبي في أقل البلدان نموا بحوالي ٥,٥ مليار دولار: وهذا يعني تدفقا صافيا إلى الخارج. وإذا ما طرحنا هذه التدفقات الخارجة، من المعونة الإنمائية الرسمية والاستثمار المباشر الأجنبي، يصبح رأس المال الصافي المقدم إلى أقل البلدان نموا أقل من ٥ مليارات دولار سنويا، أي ما يعادل سنتين فقط لكل مواطن فيها. وهذا بالقطع لا يكفي لإحداث أي أثر في الهوة السحيقة الدائمة بين المدخرات والاستثمار في أفقر بلدان العالم.

ونقص رأس المال هو أحد وجهي العملة؛ أما الوجه الآخر فهو عدم النفاذ إلى الأسواق. وعقب اعتماد برنامج العمل، بدأت جولة الدوحة الإنمائية للمفاوضات التجارية بضجة كبيرة، ولكن سرعان ما اعترتها حالة من الجمود دون التوصل إلى توافق في الآراء حول معاملة خاصة وتفضيلية لأقل البلدان نموا في النفاذ إلى الأسواق، وحتى عندما تنخفض الحواجز الجمركية، فإن صادرات أقل البلدان نموا تواجه حواجز كبيرة غير جمركية وشبه جمركية، تحول، أساسا، دون أي نمو جوهري في الصادرات. وفي مفاوضات منظمة التجارة العالمية كانت هناك أيضا محاولات لتأليب أقل البلدان نموا ضد بعضها بعضا، بإعطاء أفضليات انتقائية لمجموعة منتقاة من تلك البلدان. وهذا يجب أن يتوقف، ويجب أن تحظى كل صادرات أقل البلدان نموا بنفس المعاملة: النفاذ إلى الأسواق بدون جمارك وبدون حصص.

المشكلة الثالثة هي التقلبات في الدخل. ففي عصر يتسم بالعولمة يمكن أن يكون للتدهور الاقتصادي في بلد ما آثار سلبية كبيرة على شركائه التجاريين، ومن المؤسف أن أقل البلدان نموا لا تملك ما يحميها بفعالية مما يسمى آثار العدوى. والأهم من ذلك، أن حجم الصدمات يمكن أن يختلف كثيرا بالنسبة للبلدان الغنية والبلدان الفقيرة، كما هو الحال بالنسبة للأسر المعيشية الغنية والفقيرة. وهناك أيضا صدمات خارجية أخرى مثل ارتفاع أسعار النفط التي تؤثر تأثيرا غير متناسب على أقل البلدان نموا. ثم هناك صدمات الدخل المتصلة بالطقس والناتجة من الفيضانات والجفاف وموجات تسونامي العارمة، والتي تقوض المدخرات المحلية وتعوق الاستثمار. وينبغي أن نأخذ في الحسبان الآثار غير المتناسقة التي تجلبها شتى الصدمات الاقتصادية على أقل البلدان نموا، وخصوصا إزاء خلفية تقلب القيمة الاقتصادية لتدفقات رأس المال المتجهة إلى تلك البلدان.

فكيف نعالج هذه التحديات ونضع برنامج العمل في مساره لتزيد الاستثمار والنمو؟ واسمحوا لي أن أشارككم بعض أفكاري عن هذه القضايا.

أولا، نحن بحاجة إلى حل مبتكر للتعامل مع عبء احتياطيات النقد الأجنبي الذي تتحمله أقل البلدان نموا. إن الاحتياطي الذي تحتفظ به أقل البلدان نموا في الوقت الراهن، والذي يبلغ ٢٨ مليار دولار هو في واقع الأمر ضريبة غير منصفة مفروضة على تلك البلدان، نظرا لأنها لا تستطيع استخدامه لتمويل جهودها الإنمائية. ويمكن أن يكون أحد الحلول هو السماح لتلك البلدان بأن تقترض بضمان احتياطياتها بأسعار فائدة تفضيلية صفرية. وفي الوقت الحالي تقترض أقل البلدان نموا بأسعار فائدة مبالغ فيها بضمان احتياطياتها الخاصة من النقد الأجنبي. وعلى بلدان عملة الاحتياطي الأجنبي أن تلتزم بهذا الترتيب، وإلا ستظل الفائدة تصب في اتجاه واحد لصالح البلدان المتقدمة النمو بدلا من أقل البلدان نموا.

ثانيا، نحتاج إلى ضمان ألا يتحرك تدفق رأس المال إلى أقل البلدان نموا في الاتجاه المضاد. ويجب أن يزداد الإقراض والمساعدة إلى أقل البلدان نموا عندما يعتريها انحدار اقتصادي. وتدفقات رأس المال التي لا تتحرك في الاتجاه المضاد من شأنها أن تجعل الاستثمار سلسا، وتقلل من تقلبات الدخل في عالم أقل البلدان نموا.

ثالثا، يجب أن نستنبط استراتيجيات وآليات جديدة لتعزيز قدرات تلك البلدان على إدارة المخاطر المتصلة بالطقس. والمجتمع الدولي بحاجة إلى مواجهة هذا الموضوع بكل جدية، وأن ينظر في إمكانية استحداث نوع من التأمين يتعلق بالطقس وتداعياته في أقل البلدان نموا.

رابعا، نحتاج إلى إعادة النظر في قواعد منظمة التجارة العالمية، وخاصة مبدأ التعهد الواحد، للإسراع بمنح صادرات أقل البلدان، بعد إعفائها من الجمارك ومن نظام الحصص، إمكانية النفاذ إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو، إلى حين التوصل على اتفاقات بشأن الإعانات الزراعية أو بشأن وصول السلع غير الزراعية إلى الأسواق، فهذا أمر حتمي لإعادة إنعاش جولة الدوحة الإنمائية.

خامسا، نحتاج إلى تصعيد جهودنا لتحديد وإزالة القيود الرئيسية المتصلة بجانب العرض، والتي تمنع القطاع الخاص في أقل البلدان نموا من أن يصبح ذا قدرة تنافسية على المستوى العالمي. وقد حان الوقت لأن يتخذ المجتمع الدولي تدابير ملموسة بغية التفعيل الكامل لمبادرة المعونة مقابل التجارة والإطار المتكامل المعزز، ليس فقط لإزالة القيود المفروضة على القدرات، بل أيضا لتحديد ومعالجة مشاكل الحواجز غير الجمركية وشبه الجمركية في البلدان المتقدمة النمو، والتي تعوق صادرات أقل البلدان نموا. وينبغي التركيز في مبادرة المعونة مقابل التجارة والإطار المتكامل المعزز، على المشاكل القائمة في كل من اقتصادات البلدان المتقدمة النمو وأقل البلدان نموا.

وأخيرا، هناك حاجة إلى وجود آلية من نوع ما للرصد والتقييم تحت رعاية الأمم المتحدة لضمان تنفيذ برنامج عمل بروكسل والالتزامات التي قطعتها البلدان المتقدمة النمو. ويحدونا الأمل في أن نرى في الغد عالما أفضل يتسق مع هذا الموقف.

الرئيس بالنيابة (تكلم الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد بان كي – مون، وزير الخارجية والتجارة في جمهورية كوريا.

السيد بان كي – مون (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه تهانئي القلبية إلى السيدة هيا راشد آل – خليفة وهي تتولى مسؤولياتها بصفتها رئيسة للجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. وأتمنى لها كل النجاح في هذا الاجتماع الرفيع المستوى المعني بأقل البلدان نمو، وفي كل عملها النبيل.

إن استعراض منتصف المدة هذا، يمثل فرصة ثمينة لتقييم ما أنجزناه في تنفيذ برنامج عمل بروكسل، وتجديد التزامنا بأهدافه، وتبادل أفضل الممارسات، والبحث عن طرق فعالة لإكمال العمل الذي ينتظرنا في المستقبل.

في رأيي أن أولويات الجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا وشركاؤها في التنمية ينبغي أن تتوافق مع الأولويات التالية. أولا، هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لاعتماد وتنفيذ استراتيجيات إنمائية وطنية. ويوجد بالفعل العديد من الاتفاقات والبرامج الدولية المتعلقة بأقل البلدان نموا، بما في ذلك استراتيجيات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولكن التوصيات لم تدرج بالكامل حتى الآن في الخطط والسياسات الوطنية. والجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا لاعتماد وتنفيذ استراتيجيات إنمائية ينبغي تعزيزها بدعم دولي قوي.

ثانيا، ينبغي أن يكون بناء القدرات في قلب الجهود الإنمائية لأقل البلدان نموا وشركائها. والتحسينات التي أنجزت في ميدان التعليم والصحة، كما أشار الأمين العام في تقريره (A/61/173)، يجب أن تفضي إلى مزيد من الاستثمار في هذا المجال. وتعزيز الموارد البشرية يعد عنصرا حيويا لتحقيق التنمية المستدامة، وفضلا عن ذلك، ينبغي تدعيم ركائز

الاقتصاد في أقل البلدان نموا من خلال زيادة الاستثمار في البنى التحتية والطاقة والزراعة والتنمية الريفية.

ثالثا، ينبغي الاعتراف بالكامل بدور المرأة في التنمية في أقل البلدان نموا. ويعد تمكين المرأة وإدماج المنظور الجنساني في رسم السياسات وتطبيقها عاملا مركزيا في تحقيق التقدم الاجتماعي. كما أن المشاركة المتكافئة للمرأة وإسهاماتها تعزز التنمية. والبراهين التي تثبت ذلك واضحة في الميدان، في المشاريع الإنمائية كبيرها وصغيرها: فالنساء، والفتيات يمكن أن يمثلن أكثر العوامل فعالية في إحداث التغيير والتقدم الاجتماعي. وعلى وجه التحديد، ففي المهام العاجلة التي تواجه أقل البلدان نموا، مثل القضاء على الفقر ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لا بد من جعل المسائل الجنسانية ركيزة من الركائز المحورية في استراتيجية السياسات العامة. وتجربة كوريا تدلل أيضا على أن التغيير الاجتماعي الدائم لا يمكن تحقيقه إلا عندما تدمج النساء إدماجا تاما في العملية.

رابعا، ينبغي لأقل البلدان نموا أن تكافح باستمرار من أجل تقوية الحكم الرشيد. ومن المخيب للآمال أن نرى العديد من تلك البلدان يواصل الكفاح إزاء خلفية من الصراعات والقلائل الأهلية. ومع ذلك، فمن المشجع أن نرى الخطوات الكبيرة المتخذة في عدد كبير آخر من تلك البلدان باتجاه الاستقرار السياسي والإصلاح الديمقراطي. وإذا كان صحيحا أنه لا يوجد نموذج واحد للحكم الديمقراطي، فإن الحكم يمكن تحسينه بنشاط أفضل الممارسات. وفي هذا الصدد، يمكن أن يكون للتعاون فيما بين بلدان الجنوب فوائده ومزاياه الخاصة.

وأخيرا، يتعين على الشركاء التنمويين أن يفوا بالتزاماتهم، وخصوصا في مجالات المساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيف عبء الدين، والنفاذ إلى الأسواق، والمساعدة التقنية. وعلى الرغم من إحراز تقدم إيجابي في هذه المجالات، فالأمر يستدعي مزيدا من الدعم. وحكومتنا تقر بمسؤولياتها في هذا الصدد، وما برحت تلتزم بتعهداتها بكل أمانة. وكما أعلنا في اجتماع القمة العالمي في العام الماضي، سنضاعف مساعدتنا الإنمائية الرسمية مرتين بحلول عام ٢٠٠٩، ونزيدها ثلاثة أمثال، إلى حوالي ٣ مليارات دولار، بحلول عام ٢٠١٥، ونحن الآن بصدد اتخاذ الخطوات اللازمة لفرض ضريبة تضامن على بطاقات السفر بالطائرات، الأمر الذي ينبغي أن يعزز مساعدتنا الإنمائية الرسمية. وعلى وجه الخصوص، ومن خلال مبادرتنا لصالح تنمية أفريقيا، نعتزم، بحلول عام ٢٠٠٨، أن نضاعف ثلاث مرات مساعدتنا لأفريقيا التي هي موطن لقرابة الثلثين من عدد أقل البلدان نموا. ولكن المعونة وحدها ليست بكافية. فقد دلل تاريخ التنمية في بلدان عديدة، من بينها بلدي، على أن النهوض بالتجارة هو أكثر الوسائل فعالية لبلوغ النمو المتواصل. وهذا هو السبب في أن حكومتي تؤيد مبادرة ”المعونة مقابل التجارة“ وبالذات بالنسبة لأقل البلدان نموا، وهو السبب أيضا في أننا سنعمل على توسيع فرص نفاذ السلع الواردة من أقل البلدان نموا إلى الأسواق، معفية من الجمارك ومن نظام الحصص.

وهذا الاستعراض لمنتصف المدة يتيح لنا فرصة لتعزيز الشراكات العالمية من أجل تنمية أقل البلدان نموا. فلنكرس أنفسنا من جديد لعالم يرعى ما يدخل اليوم في عداد أقل البلدان نموا، حتى يمكنها أن تصبح غدا قوى دافعة للحرية والرخاء. والخطوة الأولى، بطبيعة الحال، هي التأكد من أننا سنستغل السنوات الخمس المقبلة للوفاء بالوعود التي قطعناها في بروكسل.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.